جهد المقل

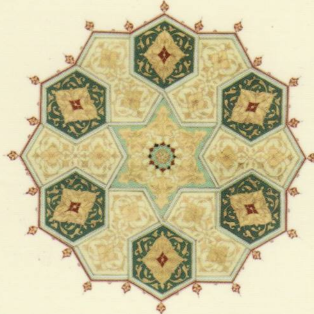
للإمام زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن العيني الحنفي

المتوفى سنة ٨٩٣ هـ

شرح تهذيب المنطق

للإمام العلامة السعد التفتازاني

المتوفى سنة ٧٩١هـ



تحقيق

الشيخ عبد الحميد هاشم العيساوي





جُهدُ المُقِل

شَرحُ تَهذِيبِ المَنطِق

جهد المقل شرح تهذيب المنطق
تحقيق: الشيخ عبد الحميد العيساوي
الطبعة الأولى: 2014م





جهد المقل

للإمام زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن العيني الحنفي

المتوفى سنة ٨٩٣ هـ

شرح تهذيب المنطق

للإمام العلامة السعد التفتازاني

المتوفى سنة ٧٩١ هـ

تحقيق

الشيخ عبد الحميد هاشم العيساوي

2014

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن تهذيب المنطق للعلامة التفتازاني متن متين قد جمع فيه مؤلفه جل مسائل المنطق وترك ما لا طائل منه - كالمختلطات - لذلك تَلَقَّاهُ العلماء الفضلاء بالقبول، فانبروا إليه بين شارح له وواضع الحواشي عليه، فأصبح هذا المتن النفيس مرجعا لكل طالب علم، بل ربما ربط بعض العلماء بينه وبين باقي العلوم، فلا يُدَرِّسُوها إلا بعد إكمال الدرس لشرح من شروحه، واذكر أن شيخنا المفضال محمد أمين الكردي - جزاه الله عنا وعن المسلمين خيرا - انه اشترط علينا أن نَدْرُسَهُ قبل أن يدرسنا مثلا مختصر البلاغة للتفتازاني، وكذلك المطول، وجمع الجوامع للسبكي، بل حتى شرح الملا جامي على كافية ابن الحاجب في النحو، لذا تحركت هِمم المُحَصِّلِينَ وخصوصا من كان في المرحلة المتوسطة والمتقدمة في التحصيل، لإدراكهم أنهم لن يصلون إلى مبتغاهم حتى يتخطوا هذا الكتاب، فأصبح هذا الأمر من البديهيات لكل مُحَصِّل - وخصوصا في بلدنا العراق - فلا تجد أي حلقة علم تدرس العلم الشرعي إلا ويكون من ضمن منهاجها أحد شروح هذا المتن.

هذا ولما كان هذا المتن أحسن ما صنف في فنه، اشتهر وانتشر في الآفاق، فأكب عليه المحققون بالدرس والإقراء، فصنفوا له شروحاً منها:

جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي، الدواني. المتوفى: سنة ٩٠٧، سبع وتسعمائة.

وعليه حواش منها:

حاشية الفاضل، الشهير: بمير، أبي الفتح، السعيدي ت سنة ٩٥٠، خمسين وتسعمائة تقريباً.

وحاشية: أبي الحسن بن أحمد الأبيوردي، الشهير: بدانشمند.

وحاشية: مصلح الدين: محمد بن صلاح اللاري. ت: سنة ٩٨٠، وله شرح على الأصل.

وحاشية: الفاضل: حسين الحسيني، الخلخالي. المتوفى: في حدود سنة ١٠٣٠،

ومن شروح التهذيب:

شرح: نجم بن شهاب، المدعو: بعبد لله.

شرح مرشد بن الإمام الشيرازي.

شرح: عبيد الله بن فضل الله الخبيصي..

شرح عبد الرحمن بن أبي بكر، المعروف: بابن العيني: سنة ٨٩٣ (جهد المقل)

شرح المولى، محيي الدين: محمد بن سليمان الكافيجي.

شرح الشيخ: محمد بن إبراهيم بن أبي الصفا، تلميذ ابن الهمام.

شرح: هبة الله الحسيني، الشهير: بشاه مير.

وعلى شرح (الجلال):

رسالة. لمولانا أحمد القزويني.

ومنها:

شرح مظفر الدين: علي بن محمد الشيرازي. ت سنة ٩٢٢.

شرح المْولى مصلح الدّين اللاري

شرح عبد الله بن الْحُسَيْن اليزدي

شرح هبة الله بن عطاء الله بن لطف الله بن سلام الله الشيرازي المشهور بشاه مير

شرح الفياض بن محمد الأعظم الحسيني الكرماني الديوي

شرح محمد شاكر بن عصمة الله بن عبد القادر العمري اللكهنوي

شرح نور الدين بن محمد صالح الأحمد آبادي الكجراتي

شرح أحمد بن محمد سعيد الأفغاني الرامبوري شرحه بالفارسية

شرح شرف الدين بن هادي بن أحمدي الحنفي البهلواروي، ولد ١٢٣٥هـ

شرح الشيخ عبد الباسط بن رستم علي بن على أصغر الصديقي القنوجي ولد سنة ١١٥٩ هـ

شرح محمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين حفيد السعد (التفتازاني) ت سنة ٩٠٦

شرح محمد بن أحمد الأحسائي: ١٠٨٣ هـ

شرح محمد (مير زاهد) بن محمد أسلم الحسيني الهروي: ١١٠١ هـ

شرح مصطفى بن يوسف بن مراد الأيوبي الموستاري: ١١١٩ هـ

شرح محمد جواد بن حسن مطر ولد ٣٠٧. وسماه الروض المونق في شرح تهذيب المنطق

شرح عبد السّلام بن أبي سعيد بن محب الله ت ١٠٨٣ هـ

هذا وقد قسمت الكتاب إلى قسمين:

القسم الأول الدراسي: ويضم: المؤلف وكتابه

والقسم الثاني: ويضم: النص المحقق

وكتبه

عبد الحميد هاشم العيساوي

إمام وخطيب جامع المهاجرين والأنصار

ومدير مدرسة البراء بن عازب الإسلامية

في عامرية الفلوجة

٣ - جمادى الأولى-١٤٣٤ هـ

القسم الأول

القسم الدراسي

ويقع في مبحثين:

الأول: في التعريف بصاحب كتاب (جهد المقل) .

الثاني: في التعريف بكتاب (جهد المقل)

المبحث الأول

في التعريف بصاحب كتاب جهد المقل وعصره

ويضم هذا المبحث تسعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته

المطلب الثاني: مولده ونشأته

المطلب الثالث: رحلته في طلب العلم

المطلب الرابع: المناصب التي تقلدها

المطلب الخامس: منزلته العلمية

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه

المطلب السابع: شيوخه

المطلب الثامن: تصانيفه

المطلب التاسع: وفاته

المطلب الأول[١]

اسمه، ونسبه، ونسبته

هو زين الدين عبد الرَّحْمَن[٢] بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن الْعِزّ الدِّمَشْقِي الْحَنَفِيّ وَيعرف كسلفه بِابْن الْعَيْنِيّ نِسْبَة إِلَى رَأس الْعين[٣].

المطلب الثاني

مولده ونشأته

ولد بِدِمَشْق سنة سبع وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِمِائَة ٨٣٧ وَنَشَأ بهَا.

المطلب الثالث

رحلته في طلب العلم

حفظ الْقُرْآن وكتبا واشتغل بالفقه وأصوله عِنْد حميد الدّين وبكثير من العقليات عِنْد حُسَيْن قَاضِي الجزيرة ويوسف الرُّومِي فِي آخَرين، وَقدم الْقَاهِرَة فَأخذ بهَا فِي الْفِقْه وأصوله أَيْضا عَن الزين قَاسم والقراءات عَن الشهَاب بن أَسد وفي العروض عَن أبي الْفضل المغربي وَقد سمع عَليّ الشاوي ونشوان وَغَيرهمَا وحضر عند السخاوي بعض الْمجَالِس واختص بِابْن مزهر ونوه بِهِ بِحَيْثُ صَار بِأخرَة يعد من أَعْيَان مذْهبه.

المطلب الرابع

المناصب التي تقلدها

وناب فِي تداريس لقَاضِي الْحَنَفِيَّة بِدِمَشْق كالعذراوية والركنية بل درس إصالة بالمرشدية وبتربة بالشرف الْأَعْلَى وَغير ذَلِك،

---

(١) للاستزادة ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٤/ ٧١) والفوائد البهية (ص٤٨٨) وهدية العارفين (٢: ٢١٥) والأعلام للزركلي (٣/ ٣٠٠) ومعجم المؤلفين (٥/ ١٣١و١٠/ ١٣٧).

(٢) وسماه في معجم المؤلفين مرة بـ (عبد الرحمن) وأخرى محمد بن عبد الرحمن.

(٣) نسبة إلى عين تاب وهو غير بدر الدين العيني صاحب عمدة القاري.

المطلب الخامس

منزلته العلمية

وَتوجه للتدريس والإفتاء وَأخذ عَنهُ جمَاعَة من الطّلبَة وانْتهى الْأَمر لَهُ فِي قَضَاء الْحَنَفِيَّة بِدِمَشْق حِين اجتياز السُّلْطَان بهَا عقب وَفَاة الْعَلَاء بن قَاضِي عجلون.

المطلب السادس

ثناء العلماء عليه

أثنى عليه السخاوي حين سمع بموته فقال: وبلغنا ذَلِك وَأَنا بِمَكَّة فتأسفت على فَقده وَنعم الرجل كَانَ رَحمَه الله وإيانا.

المطلب السابع

شيوخه

تتلمذ ابن العيني على العديد من الشيوخ إلا أنه لم يكثر ومنهم:

١. ابْن مزهر
٢. أبو الْفضل المغربي
٣. حُسَيْن قَاضِي الجزيرة
٤. حميد الدّين
٥. الزين قَاسم
٦. الشاوي
٧. شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
٨. الشهَاب بن أَسد
٩. الْعِزّ بن الْحَمْرَاء
١٠. نشوان

١١. يوسف الرُّومِي

المطلب الثامن

تصانيفه

وصنف فِي الْعَرَبِيَّة وَالْعرُوض بل وَفِي أصولهم وَكَذَا كتب فِي تَفْسِير اللُّغَة التركية مَعَ نظم ونثر وعقل ومداراة فمن مصنفاته:

١. جهد المقل وهو الذي بين أيدينا
٢. حل الشاطبية
٣. خَصَائِص النَّبَوِيَّة.
٤. الدرة المضية فِي اللُّغَة التركية.
٥. شرح الألفية لابن مالك
٦. شرح الألفية للعراقي فِي الحَدِيث.
٧. شرح الشمسية فِي الْمنطق.
٨. شرح المقصود في التصريف.
٩. شرح الْمنَار للنسفى فِي الأصول.
١٠. شرح فَرَائض الْمُخْتَار للموصلي.
١١. كتاب في العروض
١٢. نظم تَلْخِيص الْمِفْتَاح وَغير ذَلِك.

المطلب التاسع

وفاته

توفي رحمه الله في دمشق سنة ٨٩٣هـ.

المبحث الثاني

التعريف بكتاب جهد المقل، ونسخه المخطوطة،ومظان وجودها

ويضم هذا المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه

المطلب الثاني: أهميته

المطلب الثالث: منهجه

المطلب الرابع: نسخ الكتاب المخطوطة وصور منها

المطلب الخامس:عملي في التحقيق

المطلب السادس: كتابة متن التهذيب

المطلب الاول

توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه

ذكر بعض من ترجم لابن العيني هذا الكتاب ونسبه له، فقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون وسماه باسمه ونسبه إلى ابن العيني[١].

وكذلك ذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين وسماه باسمه ونسبه إليه[٢].

وكذلك قد صرح ابن العيني بنفسه باسم الكتاب في مقدمة شرحه حيث قال: فشرعت فيه وسميته (جهد المقل)، وعليه فقد ثبت بما لا يقبل الشك نسبة واسم الكاتب لمؤلفه.

المطلب الثاني

أهميته

تكمن أهمية هذا الكتاب بأنه شرح لأشهر متن في المنطق، وكذلك هو لعالم من علماء الأمة الذين تعددت مجالات معرفتهم، حيث إن كل ما ألفه مقبول عند الناس، فكل من يقرا هذا الكتاب يرى أن مؤلفه قد رزق حل الفاظه بايسر عبارة، ليس فيه تطويل ممل، ولا قصر مخل، بل اني اكاد اجزم بأنه من افضل الشروح على متن التهذيب لما فيه من إيجاز في العبارة، وايفاء بالمقصود، والمتامل في شرح الخبيصي على التهذيب لا يتردد بافادة الخبيصي رحمه الله من هذا الشرح، ولذلك ما إن يقرا أحد هذا الشرح حتى تتحرك لديه دواعي خدمته، ومن العجيب انه لم يطبع لحد الآن، لذلك آليت على نفسي ان أقوم بخدمته، ولا نتركه حبيس الرفوف، وفاءا لمن سبقنا من علمائنا الأكارم وخدمة لمكتبتنا الإسلامية برفدها بمصدر مهم من مصادر المعرفة الإنسانية.

---

(١) ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٥١٦).

(٢) ينظر هدية العارفين (١/ ٥٣٣).

المطلب الثالث

منهجه

يتمثل منهج ابن العيني في هذا الكتاب بما يأتي:

أولا: مزج الشرح بالمتن وقد اجاد في هذا النوع من الشروح[١].

ثانيا: يذكر بعض المتن ثم يشرحه ثم ينتقل إلى جملة أخرى وهكذا.

ثالثا: يذكر الآراء دون نسبتها إلى قائلها إلا نادرا.

رابعا: كتب بعض الكلمات بصورة مختصرة وربما هذا من فعل الناسخ مثل:

بح = بحيث

بط=باطل

ح = حينئذ

مح =محال

هف = خلف

المطلب الرابع

نسخ الكتاب المخطوطة وصور منها

لم يتيسر لي من هذا الكتاب إلا مخطوطة واحدة موجودة في مكتبة الاوقاف المركزية في الموصل في العراق برقم (١٣٠/ ٢٢ج٣) واسم الخزانة (حجيات) عدد لوحاتها (٣٠ لوحا) في كل لوح (١٩ سطرا) وخطها نسخ جيد، ليس فيها اخطاء إلا نادرا، بخط حسن

---

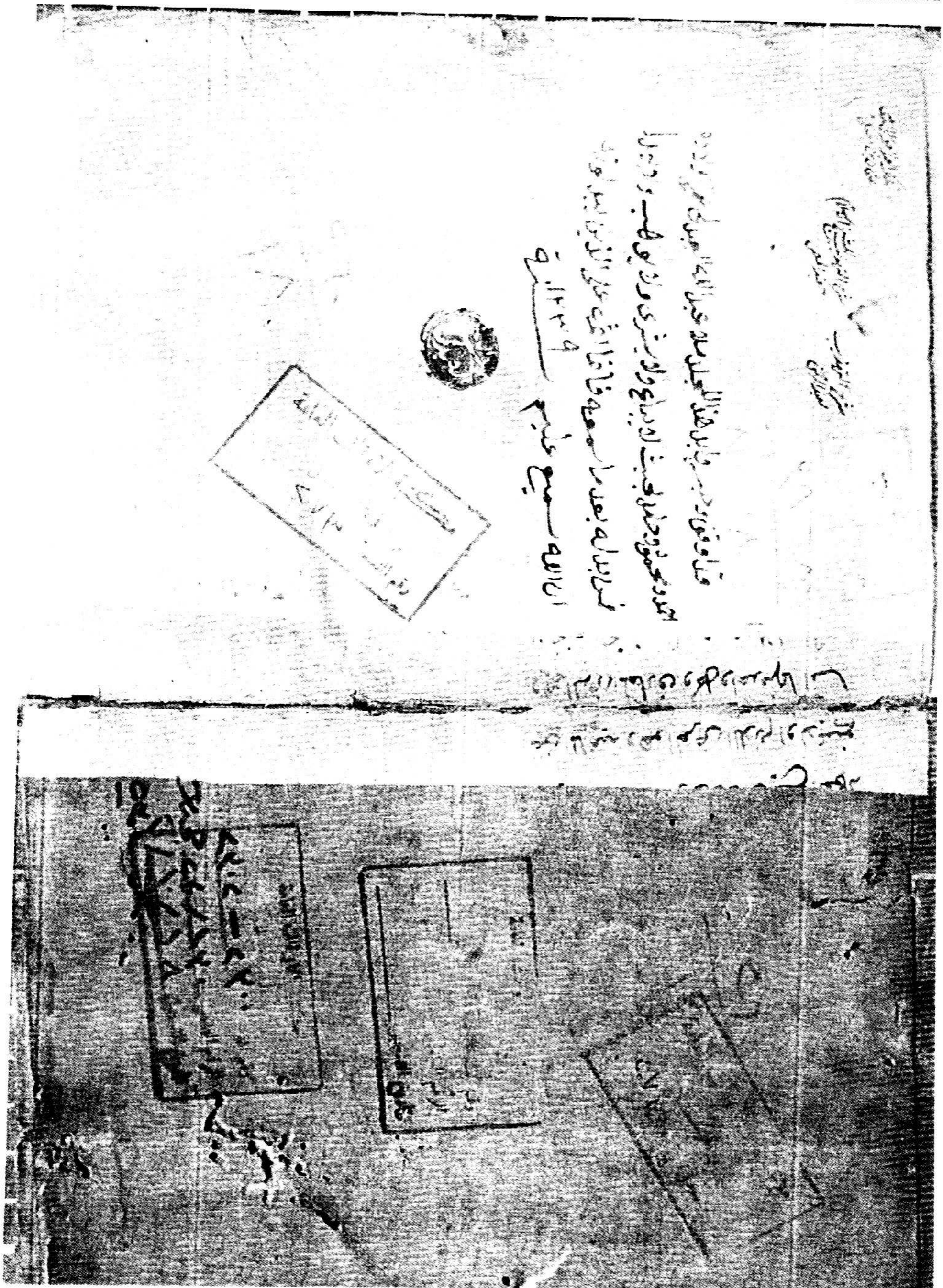
(١) إن أساليب الشرح على: ثلاثة أقسام.

الأول: الشرح: بقال أقول.

الثاني: الشرح: بقوله من غير التزام بالمتن.

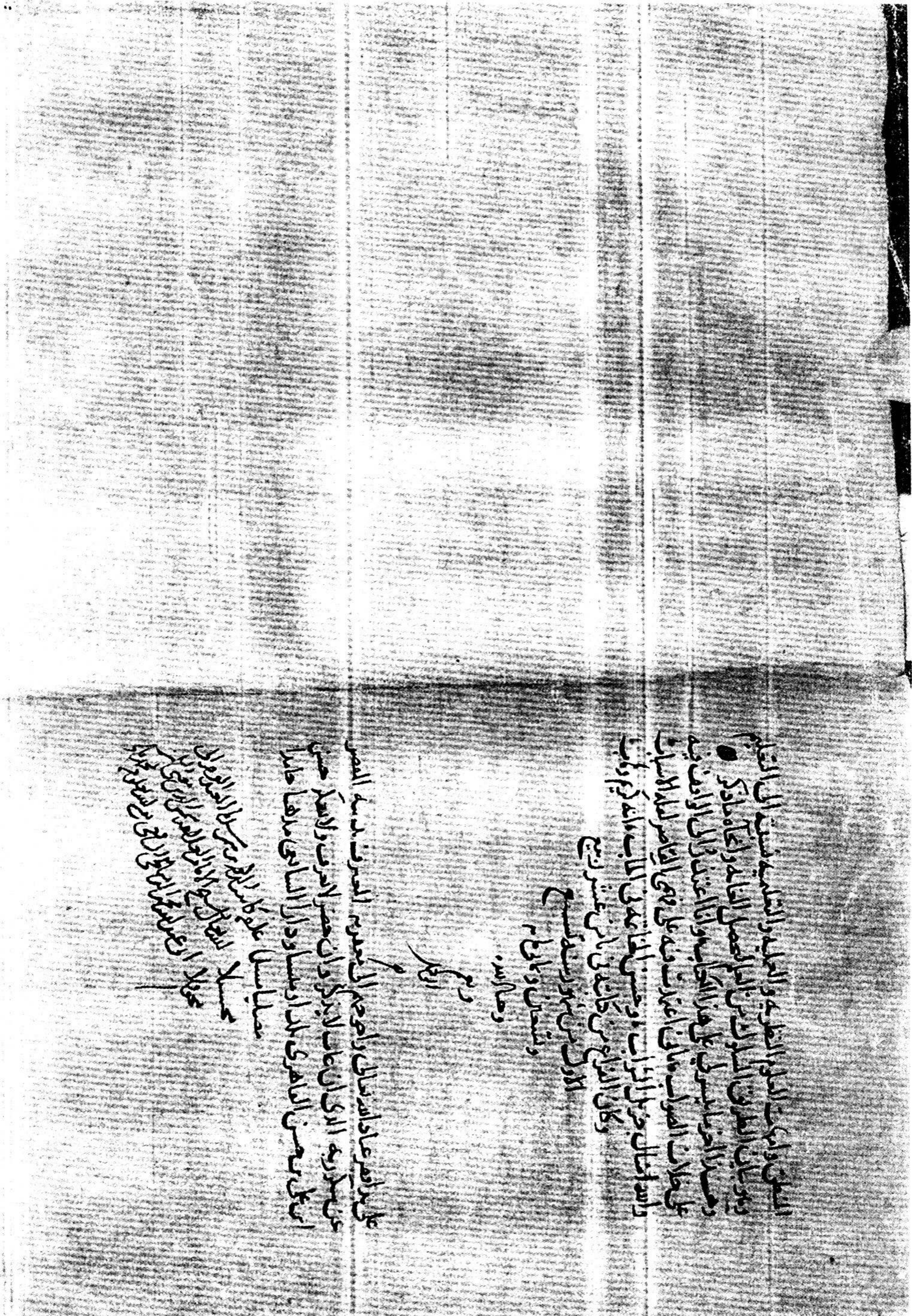
الثالث: الشرح مزجا، ويقال له: شرح ممزوج، يمزج فيه عبارة المتن والشرح. ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٣٨).

ابن علي بن حسن القاهري كتبها سنة (٨٩٩ هـ) أي بعد وفاة المؤلف بست سنين تقريبا، وهي نسخة نادرة جدا لقربها من زمن مؤلفها ولعدم وجود غيرها بحسب علمي، قد أوقفها ملا عبد الله العبدلي سنة ١٢٣٩ هـ.



(طرة المخطوط ويظهر فيها العنوان)

(اللوح الأول من المخطوط)



(اللوح الأخير من المخطوط)

المطلب الخامس

عملي في التحقيق

يتمثل منهجي بتحقيق هذا الكتاب بالأمور التالية:

أولا: كتابة نص المخطوطة حسب الرسم الإملائي، ووضع علامات الترقيم الحديثة، وتمييز المتن بالبنط الاسود العريض وبين قوسين هكذا (ـــ).

ثانيا: المحافظة على التشكيل إذا كان موجودا، وحسب الضرورة، وكتابة الكلمات المختصرة التي نوهت عليها في منهجة كاملة.

ثالثا: تشكيل بعض النصوص التي ربما يقع فيها لبس، إذا تركت بدون تشكيل.

رابعا: كتابة الآيات القرآنية برسم المصحف مع وضع رقم الآية، واسم السورة بجنبها مع المتن.

خامسا: تخريج أقوال العلماء ونصوص الكتب، في الحواشي السفلية، وذلك حسب الإمكان.

سادسا: قمت بترجمة الأعلام الواردة في الشرح وبشكل موجز وذلك حسب الضرورة.

سابعا: قمت بتصحيح بعض الكلمات التي ورد فيها تصحيف، وكذلك صححت بعض الجمل بالرجوع إلى مظانّها، وربما زدت بعض الحروف ليستقيم سياق الكلام، هذا وقد تجاوزت عن بعض الأمور البسيطة التي ربما كانت شائعة في تلك المرحلة.

ثامنا: قمت بترجمة الأمام العلّامة صاحب الشرح ابن العيني بترجمة مستقلة.

عاشرا: قمت بعمل فهرسة في آخر الكتاب ليسهل الوصول إلى مواضيعه

ثاني عشر: قمت بتقسيم الكتاب إلى مبحثين ذكرت في المبحث الأول ترجمة ابن العيني.

ثالث عشر: قمت بإفراد متن التهذيب ليسهل الوصول إليه كاملا لمن أراد ذلك.

المطلب السادس

متن التهذيب

مقدمة

العلم إن كان إذعانا للنسبة، فتصديق، وإلا فتصور ويقتسمان بالضرورة الضرورة، والاكتساب بالنظر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطاء فاحتيج إلى قانون يعصم عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم التصوري، والتصديقي من حيث يوصل إلى مطلوب تصوري فيسمى معرفا أو تصديقي فيسمى حجة.

فصل

دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد من اللزوم عقلا أو عرفا وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا ولا عكس.

فصل

والموضوع إن قُصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب إما تام خبر أو إنشاء وإما ناقص تقييدي أو غيره وإلا فمفرد وهو إن إستقل فمع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة كلمة وبدونها اسم وإلا فأداة وأيضا إن اتحد معناه، فمع تشخصه وضعا عَلَمٌ وبدونه متواطئ إن تساوت أفراده ومشكك إن تفاوتت بأولية، أو أولوية وان كثر معناه فإن وضع لكل فمشترك وإلا فإن اشتهر في الثاني فمنقول ينسب إلى الناقل وإلا فحقيقة ومجاز

فصل

المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي وإلا فكلي امتنعت أفراده أو أمكنت، ولم توجد أو وجد الواحد فقط مع إمكان الغير أو امتناعه أو وجد الكثير مع التناهي أو عدمه والكليان إن تفارقا كليا فمتباينان وإلا فإن تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان ونقيضاهما كذلك أو من جانب فأعم واخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس وإلا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين وقد يقال الجزئي وهو أعم والكليات خمس الأول: الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقائق في جواب ما هو فإن كان

الجواب عن الماهية، وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب، كالحيوان وإلا فبعيد كالجسم النامي والثاني: النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليها، وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويخص باسم الإضافي كالأول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه، لتصادقهما على الإنسان وتفارقهما في الحيوان والنقطة ثم الأجناس تترتب متصاعدة إلى العالي ويسمى جنس الأجناس والأنواع تترتب متنازلة إلى السافل ويسمى نوع الأنواع وما بينهما متوسطات الثالث: الفصل وهو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته فإن ميز الماهية في جنس قريب فقريب أو بعيد فبعيد وإذا نسب إلى ما يميزه فمقوم والي ما تميز عنه فمقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع: الخاصة، وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منه ما أن امتنع فكاكه عن الشيء فلازم بالنظر إلى الماهية أو الوجود بَيِّن يلزم تصوره من تصور الملزوم أو من تصورهما الجزم باللزوم وغير بَيِّن بخلافه وإلا فعرضي مفارق يدوم أو يزول بسرعة أو بطئ.

خاتمة

مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا وكذا الأنواع الخمسة والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود أشخاصه

فصل

في المعرف وأقسامه

مُعَرِّف الشيء ما يقال عليه، لإفادة تصوره ويشترط أن يكون مساويا أجلى فلا يصح بالأعم والأخص والمساوي معرفة والاخفى والتعريف بالفصل القريب حد، وبالخاصة رسم، فإن كان مع الجنس القريب فتام وإلا فناقص ولم يعتبروا بالعرض العام وقد أجيز في الناقص أن يكون أعما كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ

المقصد الثاني

في التصديقات

القضية قول يحتمل الصدق، والكذب فإن كان الحكم بثبوت شيئ لشيئ أو نفيه عنه فحملية موجبة وسالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة وقد استعير لها هو وإلا فشرطية ويسمى الجزء الأول مقدما والثاني تاليا والموضوع إن كان مشخصا سميت القضية مخصوصة وإن كان نفس الحقيقة فطبيعية وإلا فإن بين كمية أفراده كُلاً، أو بعضا فمحصورة كلية وجزئية وما به البيان سورا وإلا فمهملة وتلازم الجزئية ولابد في الموجبة من وجود الموضوع محققا فهي الخارجية أومقدرا فالحقيقية أو ذهنا فالذهنية وقد يجعل حرف السلب جزءا من جزء فتسمى معدولة وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان جهة، فإن كان الحكم بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع فضرورية أو ما دام وصفه فمشروطة عامة أو في وقت معين فوقتية مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة أو مادام الوصف فعرفية عامة أو بفعليتها فالمطلقة العامة أو بعدم ضرورة خلافها فالممكنة العامة فهذه بسائط وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية، وتسمى الوجودية اللاضرورية أو باللادوام وتسمى الوجودية اللادائمة، وقد تقيد الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب الموافق أيضا وتسمى الممكنة الخاصة، وهذه مركبات، لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية إلى قيديهما.

فصل

في أقسام الشرطية

الشرطية متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى أو نفيها لزومية إن كان ذلك لعلاقة وإلا فاتفاقية منفصلة إن حكم بتنافي نسبتين، أو لا تنافيهما صدقا، وكذبا وهي الحقيقية أو صدقا فقط فمانعة الجمع أو كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها إما عنادية إن كان

التنافي لذات الجزأين وإلا فاتفاقية ثم الحكم في الشرطية إن كان على جميع تقادير المقدم فكلية أو بعضها مطلقا فجزئية أو معينا فشخصية وإلا فمهملة وطرفا الشرطية في الأصل قضيتان حمليتان أو منفصلتان أو مختلفتان إلا أنهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال أو الانفصال عن التمام

فصل

في التناقض

التناقض اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الأخرى، وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها والنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة وللمركب المفهوم المردد بين نقيضي الجزاين لكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد

فصل

في العكس المستوي

العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة إنما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول أو التالي والسالبة الكلية تنعكس كلية، وإلا لزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا تنعكس أصلا، لجواز عموم الموضوع أو المقدم وأما من حيث الجهة، فمن الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لا دائمة وتنعكس الوقتيتان، والوجوديتان، والمطلقة العامة، مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة والعامتان، عرفية عامة والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض والبيان في الكل أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال ولا عكس للبواقي بالنقض

فصل

في عكس النقيض

عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف أو جعل نقيض الثاني اولا مع مخالفة الكيف وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوي وبالعكس والبيان البيان والنقض النقض وبين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا، ومن السالبة الجزئية ثمة إلى العرفية الخاصة

فصل

في القياس

القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت يلزمه لذاته قول آخر فإن كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستثنائي وإلا فاقتراني حمليٌّ أو شرطي وموضوع المطلوب من الحملي يسمى اصغر ومحموله اكبر والمتكرر اوسط وما فيه الأصغر الصغرى والأكبر للكبرى والهيئة شكلا والأوسط إما محمول الصغرى، موضوع الكبرى وهو الشكل الأول، ومحمولهما فالثاني، أو موضوعهما فالثالث، أو عكس الأول فالرابع، ويشترط في الأول ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافهما الكيف وكلية الكبرى مع دوام الصغرى، وانعكاس سالبة الكبرى [و] كون الممكنة مع ضرورية أو كبرى مشروطة لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم أيضا سالبة جزئية بالخلف أو عكس الكبرى أو الترتيب ثم النتيجة وفي الثالث إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية أحداهما لينتج الموجبتان مع الموجبة، أو بالعكس موجبة جزئية مع السالبة الكلية أو الكلية مع الجزئية، سالبة جزئية بالخلف أو عكس الكبرى أو الترتيب، ثم النتيجة وفي الرابع إيجابهما، مع كلية الصغرى، أو اختلافهما مع كلية احداهما لينتج الموجبة الكلية مع الأربع والجزئية مع السالبة الكلية، والسالبتان مع الموجبة الكلية، وكليتهما مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة إن لم يكن سلب وإلا فسالبة بالخلف أو بعكس الترتيب ثم النتيجة أو بعكس المقدمتين أو بالرد إلى الثاني بعكس الصغرى أو إلى الثالث بعكس الكبرى

وضابط شرائط الأربع انه لابد اما من عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الاكبر وإما من عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف، مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبة إلى ذات الأصغر.

فصل

الشرطي من الاقتراني إ ما أن يتركب من متصلتين أو منفصلتين أو حملية، ومتصلة أو حملية، ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة وتنعقد الأشكال الأربعة، وفي تتفصيلها طول.

فصل

الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم، ورفع التالي والحقيقية وضع كل كمانعة الجمع، ورفعه كمانعة الخلو ويخص باسم قياس الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب بإبطال نقيضه ومرجعه إلى استثنائي واقتراني.

فصل

في الاستقراء

الاستقراء تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي والتمثيل بيان مشاركة جزء لآخر في علة ليثبت فيه والعمدة في طريقه الدوران والترديد.

فصل

في القياس

القياس إما برهاني يتألف من اليقينيات وأصولها الأوليات والمشاهدات التجريبيات والحدسيات والمتواترات والفطريات ثم إن كان الأوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الواقع فلِمِّيٌّ وإلا فإنِّي وإما جدلي يتالف من المشهورات والمسلمات وإما خطابي يتألف من المقبولات والمظنونات وإما شعري يتألف من المخيلات وإما سفسطي يتألف من المشبهات والوهميات.

فصل

أنحاء العلوم

أجزاء العلوم الموضوعات، وهي التي يبحث في العلم عن أعراضها الذاتية والمبادئ وهي حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها ومقدمات بينة أو مأخوذة تبتنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم وموضوعاتها موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتي له أو مركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لها لذواتها وقد يقال لمبادئ لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع بوجه الخبرة، وفرط الرغبة، كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان القدماء يذكرون ما يسمونه الرؤوس الثمانية الأول الغرض لئلا يكون النظر عبثا الثاني المنفعة لينشط للطلب، وتحمل المشقة الثالث السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده إجمال ما يفصله الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم الخامس من أي علم هو، ليطلب فيه ما يليق به السادس في أي مرتبة هو، ليقدم ما يجب ويؤخر عما يجب السابع القسمة أي التبويب فأبواب المنطق تسعة الثامن الأنحاء التعليمية وهي التقسيم، أعني التكبير من فوق والتحليل عكسه والتحديد، أي فعل الحد والبرهان أي الطريق إلى الوقوف على الحق، والعمل به.

القسم الثاني

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر

الحمد لله الذي خص النوع الإنساني بالمنطق الفصيح، وهداه لما يعينه بقوة النظر على الفكر الصحيح، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المُشَرَّفِ على سائر الأجناس المُنَزَّلِ عليه ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨] وعلى آله وأصحابه، وتابعيه، وأترابه.

وبعد: فيقول فقير الله المُغْنِي عبد الرحمن بن أبي بكر العيني، غفر الله له ذنوبه، وستر عيوبه: لما رأيت القسم الأول من تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام للعلامة التفتازاني[(١)] - سقى الله ثراه، وجعل الجنة مثواه - مفردا في معناه، مفضلا بكثرة العلم، وقلة الحجم على سواه، ولم أرَ في هذه الديار شرحا عليه، فشرعت فيه وسميته (جهد المقل)، سالكا التوسط بين المُجْحِفِ[(٢)]، والمُمِل[(٣)]، متمسكا بحبل الله المتين، فهو حسبي، ونعم المعين.

(مقدمة) مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقصود، لارتباطها به، وهي هنا لبيان الحاجة إلى المنطق، أي معرفة غايته، وبيان ماهيته[(٤)]، أي تفسيره بما يميزه عما

---

(١) الإمام الكبير صاحب التصانيف المشهورة المعروف بسعد الدين ولد بتفتازان في صفر سنة ٧٢٢هـ، وفاق في النحو والصرف والمنطق والمعانى والبيان والأصول والتفسير والكلام وكثير من العلوم، وطار صيته واشتهر ذكره، وتوفى يوم الاثنين الثانى والعشرين من شهر محرم سنة ٧٩٢ بسمرقند. انظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - (ج ٢ / ص ١٧٨).

(٢)الإجحاف: النقص الفاحش، مستعار من قولهم: أجحف بعبده كلفه ما لا يطيقه.ينظر التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٣٩).

(٣) مَلَّ الشيء ومَلَّ من الشيء يَمَلُّ بالفتح مَلَلاً ومَلَّةً ومَلاَلَةً أيضا أي سَئِمَهُ ينظر مختار الصحاح ت محمود خاطر (ص: ٦٤٢).

(٤) ماهية الشيء: ما به الشيء هو هو، وهي من حيث هي هي؛ لا موجودة ولا معدومة، ولا كلي ولا جزئي، ولا خاص ولا عام، وقيل: منسوب إلى: ما، والأصل: المائية، قلبت الهمزة هاء؛ لئلا يشتبه

عداه، وبيان موضوعه، أي يتعين ما به يتميز عن العلوم.

(العلم) فسره الحكماء[١] بحصول صورة الشيء في العقل، وهذا تقسيم للعلم الإنساني[٢] المنقسم إلى الضرورة، والاكتساب **(إن كان إذعانا)** وقبولا **(للنسبة)**، أي لوقوع النسبة[٣]، أو لا وقوعها وإدراكا لذلك[٤] **(فتصديق، وإلا فتصور)** وهو إدراك مجرد، لا يعتبر معه حكم أو غيره[٥]، كتصور الإنسان مثلا، صَدَّرَ البحث بقسم العلم إلى التصديق، والتصور، لأن بيان الحاجة إليه على وجه يشعر بانقسامه إلى الموصل اليهما، مبني عليه، وإنما عدل عن قولهم[٦]: العلم إما تصور فقط، أو تصور معه حكم، ويقال للمجموع: تصديق، لكونه معترضا بأن الحكم ليس بعلم، لأنه فعل من أفعال النفس، أي الإيقاع، والانتزاع، والعلم كيفية، فلا يصح جعل التصديق المركب من العلم ومما ليس بعلم قسمان من العلم.

(ويقتسمان) أي التصديق، والتصور **(بالضرورة، الضرورة، والاكتساب)**

بالمصدر المأخوذ من لفظ ما، والأظهر أنه نسبة إلى «ما هو»؛ جعلت الكلمتان ككلمة واحدة.ينظر التعريفات (ص: ١٩٥).

(١) يطلق على صاحب علم الحكمة وعلى صاحب الهيئة المذكورة وعلى صاحب الحجّة القطعية المسمّاة بالبرهان. وجمع الحكيم الحكماء.ينظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٧٠١).

(٢) أي الحادث المنقسم إلى هذه الأقسام، ليخرج علم الله تعالى القديم.ينظر حاشية الدسوقي (ص٢٨).

(٣) كثبوت الخبر للمبتدأ المصدر نفسه (ص٣١).

(٤) سواء كان على وجه الجزم أو الظن أو الجهل المركب أو التقليد، فكل ذلك تصديق عند المناطقة، لأنه إدراك وقوع النسبة، أو لا وقوعها، بخلاف ما إذا كان إدراكها على وجه الوهم أو الشك، فإنه لا يسمى تصديقا، أما المتكلمون فلا يجعلون الظن والجهل والتقليد والشك والوهم من العلم، بل هي مقابلة له، لأن العلم عندهم الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل. نفس المصدر (ص٣٠).

(٥) ويقال له التصور الساذج فإدراك كل واحد من المحكوم عليه وبه تصور فقط، وكذا إدراكهما معا بلا نسبة أو مع نسبة اما تقييدية كالحيوان الناطق وغلام زيد، وإما تامة غير خبرية كاضرب، أو خبرية مشكوكة، فإن كل ذلك من التصورات الساذجة، لعدم إذعان النسبة فيه.نفس المصدر (ص٤٦) .

(٦) أي عمر الكاتبي في الرسالة الشمسية ينظر شرح الرسالة الشمسية (ص٧) .

الضروري يرادف البديهي[١]،

والكسبي يرادف النظري[٢]، فالتصديق الضروري ما لا يتوقف حكمه بعد تصور الطرفين على فكر، والكسبي بخلافة، والتصور الضروري ما لا يتوقف حصوله في العقل على طلب، وكسب، فالكسبي بخلافه، ولو لم يُقسما لكان جميع التصديقات، والتصورات إما بديهيا وهو باطل، لانا نجد من أنفسنا أن علمنا بكون العالم حادثا وتحقيقه الجزء ليس ضروريا، أو كسبيا، وهو أيضا باطل، وإلا لزم الدوران، والتسلسل[٣] (بالنظر) متعلق بالاكتساب **(وهو)** أي النظر **(ملاحظة المعقول[٤] لتحصيل المجهول)**[٥] إنما عدل[٦] عن قولهم[٧]: «ترتب أمور معلومة للتادي إلى مجهول» لأنه لا يتناول التعريف بالمفرد كالفصل وحده، والخاصة وحدها، وإنما قالوا[٨]: لتحصيل المجهول، لاستحالة استعلام المعلوم، وتحصيل الحاصل[٩]، وهو أعم من أن يكون تصوريا، أو تصديقيا.

---

(١) البديهي: هو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب، سواء احتاج إلى شيء آخر من حدس أو تجربة، أو غير ذلك، أو لم يحتج، فيرادف الضروري، وقد يراد به ما لا يحتاج بعد توجه العقل إلى شيء أصلًا، فيكون أخص من الضروري، كتصور الحرارة والبرودة، وكالتصديق بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان. التعريفات (ص: ٤٣).

(٢) النظري: هو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب، كتصور النفس والعقل، وكالتصديق بأن العالم حادث التعريفات (ص: ٢٤١).

(٣) تَرَتّب أُمُور غير متناهية مجتمعة فِي الْوُجُود ينظر دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (١/ ١٩٨).

(٤) والمراد بالمعقول ههنا المعلوم - لا المعاني الكلية - فإن العلم في هذا الفن مفسر بحصول صورة الشيء بالعقل. ينظر حاشية الدسوقي (ص٥٩).

(٥) كملاحظة الحيوان والناطق المعلومين لتحصيل الإنسان المجهول وكملاحظة المقدمتين المعلومتين لتحصيل النتيجة المجهولة. ينظر حاشية العطار (ص٥٨).

(٦) أي الإمام التفتازاني رحمه الله تعالى.

(٧) أي عمر الكاتبي ينظر شرح الشمسية (ص١٦).

(٨) أي التفتازاني رحمه الله تعالى.

(٩) تحصيل حاصل: تكرار الشَّيء الواحد بألفاظ مختلفة، وقد لا يخلو من مغالطة أحيانًا. معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٥٠٨).

(وقد يقع فيه الخطاء) للمناقضة في مقتضيات الأفكار[١]، فلو كانت بأسرها صوابا لزم حقية النقيضين، وصدقهما معا ضرورة صدق اللازم عند صدق الملازم، وحيث لم يكن صوابا دائما، **(فاحتيج إلى قانون يعصم عنه)**[٢] أي عن الخطأ **(وهو المنطق)** هذا بيان غايته، ولو [اخذ][٣] منه تعريفة، لأنه علم فيه انه قانون يستعمل للعصمة عن الخطأ في النظر.

(وموضوعه) لَمَّا كان تمايز العلوم في أنفسها بحسب تمايز الموضوعات، وكان الموضوع جهة الوحدة الذاتية الضابطة للعلم على كثرته، ناسب أن يُصَدَّرَ العلم ببيان الموضوع، فموضوع المنطق **(المعلوم التصوري، والتصديقي)**[٤] لأن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية[٥]، والمنطقي يبحث عن المعلوم التصوري، والتصديقي **(من حيث يوصل إلى مطلوب تصوري فيسمى معرفا)** لكونه يعرف الماهية، ويبينها، وقولا شارحا لتركبه غالبا، والقول يرادفه، ولشرحه، وإيضاحه ماهيات الأشياء **(أو)** إلى مطلوب **(تصديقي فيسمى حجة)** لأن من تمسك به حج على الخصم.

---

(١) بل قد يناقض العقلاء بعضهم بعضا - كالذين توصلوا بأفكارهم إلى حدوث العالم، والذين توصلوا بأفكارهم إلى قدمه - بل الإنسان الواحد ربما يناقض نفسه، بتوصله مرة إلى حدوث العالم، وأخرى إلى قدمه. ينظر حاشية الدسوقي (ص٦١) .

(٢) القانون لفظ يوناني معناه في الأصل القاعدة، وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، والمراد بالقانون مجموع قواعد هذا الفن، وتسمية هذا المجموع قانونا من باب تسمية الشيء باسم بعض أجزائه، وإنما قيل لهذا الفن قانون، مع أنه قوانين متعددة لكونها كالواحد من حيث إنها مشتركة في جهة واحدة تجمعها، وهي كونها تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر نفس المصدر (ص٦٤) .

(٣) في المخطوط [خد] ولا يستقيم الكلام معها.

(٤) قوله: (المعلوم التصوري)، أي كالحيوان الناطق، مثلا.

وقوله: (والتصديقي) أي كقولنا العالم متغير، وكل متغير حادث. ينظر الخبيصي (ص٧٢) .

(٥) العوارض الذاتية: هي التي تلحق الشيء لما هو، كالتعجب اللاحق لذات الإنسان، أو لجزئه، كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان، أو بواسطة أمرٍ خارج عنه مساوٍ له، كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب. التعريفات (ص: ١٥٩) .

مسالة
في مباحث القول الشارح

ومعرفته موقوفة على معرفة معاني الألفاظ (**دلالة**[١] **اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة**) كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة، لكونه تمام ما وضع الإنسان له، وسميت بها لموافقة اللفظ تمام ما وضع له، مأخوذ من طابق النعل النعل إذا توافقتا (و) دلالة (**على جزئه**) أي جزء ما وضع له (**تضمن**) كدلالة الإنسان على الحيوان، أو الناطق، وسميت به لدلالته على الجزء الذي في ضمنة (و) **دلالته** (**على الخارج**) اللازم (**التزام**) كدلالة الإنسان على قابل العلم، وصنعة الكتابة، وسميت به لأن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه، بل على الخارج اللازم.

(**ولابد**) في دلالة الالتزام (**من اللزوم عقلا، أو عرفا**)[٢] ولا يشترط اللزوم الخارجي، أي كون المعنى الالتزامي بحيث متى حصل المسمى في الخارج، حصل هو في الخارج، وإلا لم يوجد الالتزام بدونه، والتالي باطل، فإن العمى يدل على البصر بالالتزام، لأن العمى عدم البصر عما من شانه أن يكون بصيرا، مع امتناع اجتماعهما في الخارج.

(**وتلزمهما**) أي التضمن والالتزام (**المطابقة**) لأنهما لا يوجدان إلا معها، لأنهما تابعان لها، والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع (**ولو تقديرا**)[٣] لدفع ما يورد على لزوم المطابقة للتضمن، والالتزام، وهو أن يقال: إذا أطلق اللفظ على جزء المعنى، أو لازمه مجازا مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، فقد تحقق التضمن، والالتزام

---

(١) الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. الدسوقي (ص٨٦).

(٢) فاللزوم العقلي كاللزوم بين الاثنين والزوجية.

والللزوم الخارجي كاللزوم بين الغيث والنبت، فإنه بحسب العرف لا بالعقل لتحقق التخلف.ينظر شرح الخبيصي (ص٩٦).

(٣) قوله: (ولو تقديرا) اختلف أهل هذا الفن هل أن اللفظ يدل على معناه الموضوع له بإرادته - فلا يدل اللفظ على المعنى إلا إذا أريد ذلك المعنى منه - أم لا ؟ والراجح عدم الاشتراط، فقوله: (ولو تقديرا) إشارة لبيان استلزام التضمنية والالتزامية للمطابقة على مذهب من يشترط الإرادة في الدلالة الوضعية. ينظر حاشية الدسوقي (ص١٠٠).

بدون المطابقة، لأن المراد باستلزامهما المطابقة أن كل لفظ له دلالة تضمنية، أو التزامية، فله دلالة مطابقة في الجملة، وإن لم يكن في تلك الحالة.

(ولا عكس) أي وهما لا يلزمانها، أما عدم استلزامها للتضمن، فلجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط[1]، فتكون دلالته عليه مطابقة، ولا تضمن لأنه لا جزء له، وأما عدم استلزامها للالتزام، فلأن الالتزام يتوقف على أن يكون لمعنى اللفظ لازم، بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره، وكون كل ماهية يوجد لها لازم غير معلوم، لجواز أن يكون منها مالا يستلزم شيئا، فإذا كان اللفظ موضوعا لها، كان دلالته عليها مطابقة، ولا التزام.

(١) كالنقطة، وكلفظ بياض الدال على العرض البسيط إذ البياض لا يتجزأ الخبيصي (١٠٢ص).

[مباحث الالفاظ]

(**والموضوع**[١] **إن قُصد**[٢] **بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب**) كرامي الحجارة، فإن الرامي مقصود الدلالة على رمي منسوب إلى موضوع ما، والحجارة مقصودة الدلالة علي الجسم المعين، ومجموعهما معنى رامي الحجارة، فلا بد أن يكون له جزء، ولجزئه دلالة على معنى، وذلك المعنى جزء المعنى الذي قصد به، وتلك الدلالة مقصودة، والمركب (**إما تام**) إن صح[٣] السكوت عليه، وهو (**خبر**) إن كان محتملا للصدق، والكذب[٤] (**أو إنشاء**) إن لم يكن محتملا، وغير المحتمل إن دل على طلب الفعل دلالة أولية، أو وضعية، كان مع الاستعلاء أمرا، ومع الخضوع سؤالا، ودعاء، ومع التساوي التماسا، وإن لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني، والترجي، والقَسَمُ، والنداء.

(**وإما ناقص**) إن لم يصح السكوت عليه، وهو (**تقييدي**) إن كان الجزء الثاني قيد الأول، كالحيوان الناطق[٥] (**أو غيره**) أي غير تقييدي، إن لم يكن كالمركب من اسم وأداة، أو كلمة وأداة[٦].

(**وإلا**) أي وإن لم يقصد (**فمفرد**)[٧] سواء لم يكن له جزء، أو كان له جزء، ولم يدل

---

(١) أي واللفظ الموضوع نفس المصدر (١٠٣ص).

(٢) قوله:(إن قصد) لا حاجة إلى اعتبار القصد ههنا بعد اعتباره في أصل الدلالة - في قوله ولو تقديرا - فيحتاج اليها للتفهيم لا للتتميم. الدسوقي (١٠٤).

(٣) المراد هنة اللغوية وهي الاستحسان أي ان استحسن السكوت عليه لا الشرعية التي تقابل الفساد نفس المصدر (ص١٠٦)

(٤) وهو العمدة في باب التصديقات الخبيصي (١٠٤).

(٥) وهو العمدة في باب التصورات ينظر شرح الخبيصي(ص١٠٨).

(٦) قوله: (من اسم) إلخ أي حرف واسم نحو في الدار وقوله: (أو كلمة) إلخ أي فعل وأداة، نحو قد قام الدسوقي (١٠٨).

(٧) المفرد أربعة أقسام:

١- ما ليس له جزء كهمزة الاستفهام.

٢- أو له جزء، ولا يدل على معنى كـ زيد.

على معنى، أو كان له جزء دال على معنى، ولا يكون ذلك المعنى المقصود، ولم تكن دلالته مقصودة، **(وهو إن استقل)** أي صلح لأن يُخْبَر به وحده **(فمع الدلالة بهيئته)** وصيغته **(على أحد الأزمنة)** الثلاثة كضرب يضرب **(كلمة**[١]**، وبدونها)** أي الدلالة **(اسم)** كزيد.

(وإلا) أي وإن لم يصلح **(فأداة)**[٢] كفي، ولا **(وأيضا)** هذا تقسيم ثانٍ للفظ باعتبار معناه، فهو **(إن اتحد معناه، فمع تشخصه وضعا)** أي إن كان بحيث يمنع نفس تصوره عن الشركة فيه **(عَلَمٌ)**[٣] سُمي علما لكونه علامة على شخص معين، وأما المضمرات، وأسماء الإشارة مثلا، فليست مفهوماتها التي وضعت هي لها مشخصة، لأن لفظ أنا مثلا موضوع للمتكلم من حيث هو متكلم، ولفظ هذا موضوع لمشار إليه مفرد مذكر، وهو معنى كلي، والتشخص إنما يكون بحسب الخارج، لا بالنظر إلى مفهوم اللفظ **(وبدونه)** أي بدون تشخصه، بأن أمكن صدقه على كثيرين **(متواطئ إن تساوت أفراده)** الذهنية، والخارجية على السواء، وسُمِّيَ متواطئا لتوافق الأفراد فيه كالإنسان، والشمس[٤] **(ومشكك إن تفاوتت)**[٥] أفراده **(بأولية، أو أولوية)** بأن كان حصوله في بعض الأفراد أولى، أو أقدم، أو

٣- أو كان له جزء، وله معنى، ولكنه معناه غير مقصود كـ عبد الله علما.

٤- أو كان له جزء، وله معنى، ومعناه مقصود، ولكن دلالته غير مقصودة كـ الحيوان الناطق عَلَماً. الخبيصي (١٠٨).

(١) وعند النحاة فعل. نفس المصدر (١١٢).

(٢) وعند النحاة حرف، وهو غير مستقل في إفادة المعنى، فلا يحكم عليه بكلية ولا جزئية، وحينئذ فلا يتصف بتواطؤ ولا تشكيك ولا علمية، لأنها عوارض للكلية والجزئية، وقد انتفيا عنه. نفس المصدر (١١٦).

(٣) سمي علما في عرف النحاة، لأنه علامة دالة على شخص معين، وجزئيا حقيقيا في عرف المنطقيين.ينظر شرح الشمسية (ص٣٩).

(٤) فإنه ليس بعض الأفراد أولى من بعض المصدر السابق.

(٥) التشكيك على ثلاثة أوجه:

١- التشكيك بالأولية، أي بالتقدم والتأخر، كالوجود فإنه في الواجب قبل حصوله في الممكن.

٢- التشكيك بالأولوية فإنه في الواجب أتم واثبت وأقوى منه في الممكن،لعدم سبق العدم عليه، وعدم لحوقه، وأولى لامتناع تصور انفكاكه عنه، لأنه عين ذاته، فذاته تعالى أحق من الممكن

اشد من حصوله في البعض الآخر، وسُمِّيَ مشَكَكاً لأنه يشكك الناظر في انه من المتواطئ، أو من المشترك، كالوجود فإنه في الواجب أولى، لكونه من ذاته، وأقدم لكونه علة للممكنات، واشد لكون آثاره أكثر من آثار الممكنات، **(وإن كثر معناه فإن وضع لكل)** أي لجميع تلك المعاني على السوية **(فمشترك)** كالعين للساهرة، والجارية، والذهب **(وإلا)** أي وإن لم يكن وضعه لها على السوية، بل وضع أولا لأحدها، ثم نقل إلى الآخر لمناسبة بينهما **(فإن اشتهر)** استعماله **(في الثاني)** وترك في الأول **(فمنقول ينسب إلى الناقل)** فيسمى منقولا عرفيا، إن كان الناقل هو العرف العام كالدابة[١]، وشرعيا إن كان الشرع كالصلاة، والصوم[٢]، واصطلاحيا إن كان العرف الخاص كاصطلاحيات النحاة **(وإلا)** أي وإن لم يترك **(فحقيقة)**[٣] بالنسبة إلى الأول **(ومجاز)**[٤] بالنسبة إلى الثاني، كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس، والرجل الشجاع.

بالوجود.

٣- التشكيك بالشدة والضعف كالبياض في الثلج والعاج فإن اثر البياض - وهو تفريق البصر - في الثلج اشد وأقوى منه في العاج.ينظر شرح الشمسية (ص٣٩) والعطار (ص١٢٢) .

(١) فإنها وضعت أولا لكل ما يدب على الأرض آدميا أو غيره، ثم نقلت لذوات القوائم الأربع. ينظر حاشية الدسوقي (ص١٢٥) .

(٢) فإن الصلاة وضعت أولا للدعاء مطلقا، ثم نقلت شرعا لما هو متعارف عليه في شرعنا الحنيف من أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم، وكذلك الصوم فإنه الإمساك مطلقا، ثم نقل في شرعنا الحنيف إلى هذه العبادة العدمية المعروفة.ينظر العطار(١٢٥).

(٣) لفظ مستعمل لما وضع له ابتداء. انظر مختصر المنتهى (٣١٧) ومختصر المعاني (ج ١ / ص ٢٠٣) وجمع الجوامع (١/ ٢٤٧) .

(٤) المجاز اللفظ المستعمل بوضع ثان لعلاقة مختصر المعاني ص٣٢٢ وجمع الجوامع (١/ ٢٥٠) .

مسألة

(المفهوم) وهو الحاصل في العقل **(إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي)** كهذا الإنسان **(وإلا)** أي وإن لم يمتنع **(فكلي)** كالإنسان، والمراد انه يمكن للعقل أن يفرضه صادقا على كثيرين، ومطابقا لها، سواء كان مطابقا في نفس الأمر أو لا، وسواء فرضه العقل، أو لم يفرض، فيدخل فيه الكليات الفرضية مثل اللاشيء، واللامكان، بخلاف هذا الإنسان فإن معناه ذات هذا المشار إليه، وهو مما يستحيل العقل أن يفرضه صادقا على كثيرين **(امتنعت أفراده)** أي والكل بحسب الوجود إما أن يكون ممتنع الوجود كشريك الباري **(أو أمكنت، ولم توجد)** أي أو ممكن الوجود، وهو إ ما أن لا يوجد في الخارج كالعنقاء[1] **(أو وجد الواحد فقط)** وحينئذ إ ما أن يكون **(مع إمكان الغير)**كمفهوم الشمس فإنه مفهوم يوجد منه هذا النيِّر مع إمكان تعدده **(أو)** مع **(امتناعه)** كمفهوم الباري، فإنه يوجد منه ذات الله وحده، ويمتنع غيره **(أو)** وجد **(الكثير)** وحينئذ إ ما أن يكون **(مع التناهي) بأن** يكون أفراده الكثيرة متناهية، كالكواكب السيارة[2] لانحصاره في السبعة **(أو)** مع **(عدمه)** بمعنى انه لا ينتهي إلى حد لا يوجد بعده فرد آخر، كمفهوم النفس الناطقة[3]، فإن أفرادها غير متناهية علي مذهب بعض[4].

(والكليان) إذا نسب أحدهما إلى الآخر بالتصادق، فبينهما إما تساو، أو عموم وخصوص مطلق، أو عموم وخصوص من وجه، أو تباين لأنهما **(إن تفارقا كليا)** بأن لا يصدق شيء منهما على شي مما يصدق عليه الآخر **(فمتباينان)** كالإنسان، والفرس **(وإلا)** أي وإن لم يتغايرا كليا **(فإن تصادقا كليا من الجانبين)** فإن يصدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر فمتساويان كالإنسان، والناطق **(ونقيضاهما كذلك)**[5] نقيضا المتساوين

---

(١) العنقاء طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم.ينظر مختار الصحاح (ص: ٢٢٠) .

(٢) الكواكب السيارة: زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر. ينظر مفاتيح العلوم (ص: ٢٣٥) .

(٣) النفس الناطقة: هي الجوهر المجرد عن المادة في ذواتها مقارنة لها في أفعالها ينظر التعريفات (ص: ٢٤٤).

(٤) أي عند القائلين بقدم العالم وهم الفلاسفة ينظر الكليات (ص: ٨٩٩) والعطار (ص١٣٣).

(٥) أي كاللاإنسان واللاناطق الخبيصي (ص١٣٧) .

متساويان، وإلا لصدق أحدهما على ما كذب عليه الآخر، فيصدق أحد المتساوين على ما يكذب عليه الآخر، هذا خلف **(أو)** تصادقا **(من جانب)** بأن صدق أحدهما على كلما صدق عليه الآخر من غير عكس **(فاعم واخص مطلقا)**[1] والصادق على كل أفراد الآخر عام، والآخر خاص، كالحيوان، والإنسان **(ونقيضاهما بالعكس)** أي نقيض الأعم من شيء مطلقا، أخص من نقيض الأخص مطلقا، لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم، من غير عكس، أما الأول فلأنه لولا ذلك، لصدق عين الأخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم، وذلك مستلزم لصدق الأخص بدون الأعم، وهو محال، وأما الثاني فلأنه لولا ذلك، لصدق نقيض الأعم على كل نقيض الأخص، وذلك مستلزم لصدق الأخص على كل الأعم، وهو محال.

(وإلا) أي وإن لم يتصادقا كليا من الجانبين، أو من جانب، بأن صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر **(فمن وجه)** أي فهما أعم واخص من وجه، لأن كلا منهما من جهة الشمول للآخر، ولغيره عام، ومن جهة كون الآخر شاملا له ولغيره خاص، ولابد بينهما من تصادق، وتفارق بأن يصدقا معا على شيء، ويصدق كل بدون الآخر، كالحيوان، والأبيض **(وبين نقيضيهما)** أي نقيضي الأعم، والأخص من وجه **(تباين جزئي)** وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة، والتباين الجزئي إما عموم من وجه، أو تباين كلي، لأن المفهومين إذا لم يتصادقا في بعض الصور، فإن لم يتصادقا في صورة أصلا، فهو التباين الكلي، وإلا فالعموم من وجه، أما تحقق العموم من وجه بينهما، فلأنهما يتصادقان في أخص آخر، ويصدق الأعم بدون نقيض الأخص في ذلك الأخص، وبالعكس في نقيض الأعم، كالحيوان، والإنسان فإنهما يجتمعان في الفرس، والحيوان يصدق بدون اللاإنسان في الإنسان، واللاإنسان بدون الحيوان في الجماد، وأما انه لا يكون بين نقيضهما عموم، فللتباين الكلي بين نقيض الأعم، وعين الأخص، لامتناع صدقهما على شيء، فلا يكون بينهما عموم أصلا **(كالمتباينين)** فإن نقيضيهما متباينان تباينا جزئيا، لأنهما إما أن يصدقا معا على شيء كاللاإنسان، واللافرس الصادقين على الحمار، أو لا يصدقان

---

(١) أي إن أحدهما عام في جميع الحالات والآخر أخص في جميع الحالات فالإنسان أخص من الحيوان في جميع حالاته والحيوان أعم من الإنسان في جميع حالاته الدسوقي (ص١٤٠).

كاللاوجود، واللاعدم، وأياما كان يتحقق بينهما التباين الجزئي، أما إذا لم يصدقا على شيء أصلا، كان بينهما تباين كلي، فيتحقق التباين الجزئي، وأما إذا صدقا كان بينهما تباين جزئي، لأن كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر، فيصدق كل واحد من نقيضهما بدون نقيض الآخر.

(وقد يقال الجزئي) أي وكما يقال لما تقدم، ويسمى حقيقيا، يقال للأخص من شي كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، ويسمى جزئيا إضافيا **(وهو)** أي الجزئي الإضافي **(اعم)** من الحقيقي، فكل حقيقي إضافي، ولا عكس، أما الأول فلان كل حقيقي مندرج تحت ماهيته المعراة عن المشخصات، وهي أعم منه، فيكون إضافيا، وأما الثاني فلجواز كون الإضافي كليا تحت كلي آخر، بخلاف الحقيقي، فإنه يمتنع كونه كليا.

(والكليات خمس) لأنه إن كان نفس ماهيته الجزئيات فالنوع، أو داخلا فيها، فإن كان تمام المشترك بين الماهية، ونوع آخر فالجنس، وإلا فالفصل، أو خارجا عنها، فإن اختص بإفراد حقيقة فالخاصة، وإلا فالعرض العام.

(الأول: الجنس وهو المقول)[1] جنس يشمل الخمس **(على الكثرة)** خرج الجزئي **(المختلفة الحقائق)** خرج النوع **(في جواب ما هو)** خرج باقي الكليات، وهو قريب، وبعيد **(فإن كان الجواب عن الماهية، وعن بعض المشاركات)** أي مشاركاتها في ذلك الجنس **(هو الجواب عنها، وعن الكل)** أي عين الجواب عنها، وعن جميع مشاركاتها فيه **(فقريب، كالحيوان)** فإنه الجواب عن السؤال عن الإنسان، والفرس، وهو الجواب عنه وعن جميع الأنواع المشاركة للإنسان في الحيوانية، **(وإلا)** أي وإن لم يكن الجواب... إلخ بأن كان الجواب عن الماهية، وعن بعض مشاركاتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها، وعن البعض الآخر **(فبعيد كالجسم)** فإن الجمادات، والنباتات، والحيوانات شارك الإنسان فيه، وهو الجواب عنه، وعن المشاركات الجمادية، لا المشاركات النباتية، والحيوانية، بل الجواب عنه، وعن المشاركات النباتية، الجسم **(النامي)**، والحيوانية، الحيوان.

(والثاني: النوع وهو المقول) جنس أيضا **(على الكثرة)** خرج الجزء **(المتفقة الحقيقة)**

---

(١) قوله: (وهو المقول) أي المحمول أي الصالح للمقولية الدسوقي. (ص١٥١).

خرج الجنس **(في جواب ما هو)** خرج الباقي **(وقد يقال)** أي وكما يقال النوع علي ما ذكر، فيقال **(على الماهية المقول عليها، وعلى غيرها الجنس)** خرج به الجنس العالي، لأنه لا يقال عليه، وعلى غير الجنس **(في جواب ما هو)** خرج الفصل، والخاصة، والعرض العام بالنسبة إلى جنس الماهية فإنه لا يقال عليها، وعلى غيرها في جواب ما هو كالإنسان بالقياس إلى الحيوان، فإنه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس، وهو الحيوان، حتى إذا قيل ما الإنسان، والفرس؟ أجيب حيوان **(ويخص)** هذا الثاني **(باسم الإضافي)** بهذا المعنى، لأن نوعيته بالإضافة إلى ما فوقه فالماهية منزلة منزلة الجنس **(كالأول)** أي كما يخص الأول **(بالحقيقي)** لأن نوعيته إنما هي بالنظر إلى حقيقة الواحدة في أفراده **(وبينهما)** أي بين النوع الحقيقي، والنوع الإضافي **(عموم)** وخصوص **(من وجه، لتصادقهما على الإنسان)** فإنه حقيقي من حيث انه مقول عليه أفراد متفقة الحقيقة، إضافي من حيث انه مقول عليه، وعلى غيره الجنس في جواب ما هو **(وتفارقهما)** فيوجد الإضافي بدون الحقيقي **(في الحيوان)** فإنه إضافي لا حقيقي، لأنه جنس **(و)** الحقيقي بدون الإضافي في **(النقطة)** فإنه حقيقي لا إضافي، وإلا لكانت مركبة لوجوب اندراج الإضافي تحت جنس **(ثم الأجناس تترتب متصاعدة إلى العالي)** حتى يكون جنس فوقه جنس لأنه كان أعم الأجناس، فهو الجنس العالي كالجوهر، وإن كان اخصها فالسافل كالحيوان، أو أعم واخص فالمتوسط، كالجسم النامي، والجسم، أو مباينا للكل، وهو المفرد، كالعقل إن قلنا: إن الجوهر ليس جنسا له.

(ويسمى) العالي **(جنس الأجناس)** لأن فوق جميعها، إذ جنسية الشيء بالقياس إلى ما تحته.

(والأنواع) الإضافية **(تترتب متنازلة إلى السافل)** حتى يكون نوع فوقه نوع، لأنه كان أعم الأنواع، فهو النوع العالي، كالجسم،أو اخصها فالسافل كالإنسان، أو أعم واخص فالمتوسط كالحيوان، والجسم النامي، أو مباينا وهو المفرد، كالعقل إن قلنا: إن الجوهر جنس له.

(ويسمى) السافل **(نوع الأنواع)** **لأن** تحته جميعها، إذ نوعية الشيء بالقياس إلى ما

فوقه **(وما بينهما متوسطات)** أي وتسمى ما بين العالي والسافل أجناسا متوسطة، وأنواعا متوسطة.

(الثالث: الفصل وهو المقول على الشيء) جنس **(في جواب أي شيء هو)** خرج النوع، والجنس لأنهما يقالان في جواب ما هو؟ لا في جواب أي شي هو؟ والعرض العام بهو لأنه لا يقال في الجواب أصلا **(في ذاته)** خرج الخاصة لأنها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في ذاته، والفصل قريب، وبعيد **(فإن ميز الماهية)** عن مشاركاتها **(في جنس قريب فقريب)** أي فهو فصل قريب كالناطق للإنسان فإنه يميزه عن مشاركاته في الحيوانية **(أو)** ميزها عنه في جنس **(بعيد فبعيد)** أي فهو فصل بعيد كالحساس للإنسان، فإنه يميزه عن مشاركاته في الجسم النامي.

(وإذا نسب) الفصل **(الى ما يميزه)** وهو النوع **(فمقوم)** له أي داخل في قوامه وجزء له **(والي ما تميز عنه)** وهو الجنس **(فمقسم)** أي فحصل قسم له فإنه إذا انضم إلى الجنس، صار المجموع قسما من الجنس، ونوعا له كالناطق إذا نسب إلى الإنسان فهو داخل في قوامه، وماهيته، والى الحيوان صار حيوانا ناطقا، وهو قسم من الحيوان **(والمقوم للعالي مقوم للسافل)** أي وكل فصل يقوم النوع العالي، والجنس العالي، فهو يقوم السافل، لأن العالي يقوم السافل ومقوم المقوم مقوم **(ولا عكس)** أي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي، لأن جميع مقومات العالي مقومات للسافل، فلو كان جميع مقومات السافل مقومات للعالي، لم يكن بين العالي، والسافل قياس **(والمقسم بالعكس)** أي كل فصل يقسم الجنس السافل فهو مقسم للعالي لأن تقسيم السافل تحصيله في نوع، وكلما يحصله في نوع، يحصل العالي فيه أيضا، وليس كل مقسيم للعالي مقسما للسافل، لأن فصل السافل مقسم للعالي، وهو لا يقسم السافل، بل يقومه.

(الرابع: الخاصة، وهو الخارج) احتراز عن الجنس، والنوع، والفصل **(المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط)** خرج العرض العام كالضاحك، فإنه مختص بحقيقة الإنسان.

(الخامس: العرض العام، وهو الخارج) احتراز عن الثلاثة **(المقول عليها)** أي على الحقيقة الواحدة **(وعلى غيرها)** خرجت الخاصة كالماشي فإنه شامل للإنسان، وغيره **(وكل**

منهما) أي من الخاصة والعرض العام **(إن امتنع فكاكه عن الشيء فلازم)** أي فهو اللازم كالفردية للدلالة، وهو إما لازم **(بالنظر إلى الماهية)** كالزوجية للأربعة فإنه متى تحققت ماهية الأربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها **(أو)** بالنظر إلى **(الوجود)** كالسواد للحبشي فإنه لازم لوجوده وتشخصه لا لماهية لأن ماهية الإنسان ولو كان السواد لازما لها لكان كل إنسان اسود، وليس كذلك، واللازم إما **(بَيِّن)** وهو الذي **(يلزم تصوره من تصور الملزوم)** ويحصل الجزم باللزوم لا محالة، كضعف الواحد للاثنين فإنه يلزم من تصور الاثنين تصور ضعف الواحد، والجزم بكونه لازما للاثنين **(أو)** يلزم **(من تصورهما)** أي تصور اللازم مع تصور ملزومه **(الجزم باللزوم)** بينهما كالانقسام بمتساويين للأربعة، فإن من تصور الأربعة، وتصور الانقسام بمتساويين، جزم بمجرد تصورهما بأنها منقسمة **بمتساويين (و)** أما **(غير بَيِّن بخلافه)** أي هو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط، وهو ما يقترن بقولنا لأنه حين يقال: لأنه كذا كتساوي الزوايا الثلاث لقائمتين للمثلث، فإن مجرد تصور المثلث، وتصور تساوي الزوايا لقائمتين لا يكفي فيحزم الذهن بأن المثلث متساوي الزوايا لقائمتين **(وإلا)** أي وإن لم يمتنع انفكاكه **(فعرضي مفارق)** والعرضي المفارق قد **(يدوم)** فلا يزول أصلا **(أو يزول)** وزواله إما **(بسرعة)** كحمرة الخجل،**(أو بطئ)** كالشباب.

خاتمة[١]

(مفهوم الكلي) الذي هو مالا يمنع نفس تصوره من الشركة **(يسمى كليا منطقيا)** لأنه المبحوث عنه في المنطق **(ومعروضه)** أي المأخوذ كليا من حيث هو هو، أي مع قطع النظر عن سائر العوارض يسمى كليا **(طبيعيا)** لأنه طبيعة من الطبائع، وحقيقة من الحقائق **(والمجموع)** المركب من تلك الحقيقة مع الكلية العارضة لها يسمى كليا **(عقليا)** لكونه مركبا يعتبره العقل، فإذا قلنا للحيوان مثلا: انه كلي فهناك أمور ثلاثة:

الحيوان من حيث هو حيوان، وهو الكلي الطبيعي.

وكونه كليا، وهو الكلي المنطقي.

والمركب منهما، وهو الكلي العقلي، وكذا الجزئي، فإذا قلنا: زيد جزئي، فذات زيد من حيث تمنع الشركة جزي طبيعي، ومفهوم الجزئي، وهو ما يمنع الشركة **(جزئي منطقي)** والمجموع المركب منهما عقلي **(وكذا الأنواع الخمسة)** فإذا قلنا الحيوان جنس فالحيوان المعروض للجنسية من حيث هو هو جنس طبيعي، ومفهوم الجنس، وهو الكلي المقول في جواب ما هو عليه مختلفة الحقائق جنس منطقي، والمجموع عقلي، وكذا إذا قلنا: الإنسان نوع، والناطق فصل، والضاحك خاصة، والماشي عرض عام، ثم الكلي الطبيعي كالحيوان موجود، لأنه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج، لأن الشخص عبارة عن الماهية مع قيد التشخص، وجز الموجود موجود بالضرورة.

قال رحمه الله: **(والحق وجود)** الكلي **(الطبيعي)** في الخارج **(بمعنى وجود أشخاصه)**[٢] أي إن شيئا في الخارج يصدق عليه الماهية التي إذا اعتبر عروض الكلية لها كانت كليا طبيعيا، كزيد، وعمرو، وهذا ظاهر، وأ ما أن تكون الماهية مع اتصافها بالكلية واعتبار عروض لها موجودة، فلا دليل عليه، بل بديهية العقل حاكمة بأن الكلية تنافي الوجود الخارجي، وأما المنطقي، والعقلي ففي وجودهما في الخارج خلاف.

---

(١) أي هذه خاتمة لمباحث الكلي الذي له ثلاث اعتبارات، وهي التي ذكرها في المتن. ينظر الخبيصي (ص١٩٣)

(٢) أي وجوده ليس استقلالا، وإنما وجود أشخاصه.ينظر الخبيصي (ص١٩٩)

مسألة

(مُعَرِّف الشيء ما يقال عليه، لإفادة تصوره) وذلك بأن يوضع المطلوب التصوري المتصور بوجه ما، ثم يعهد إلى ذاتيته، وعرضياته، ويحصل منها ما يؤدي إليه، كالحيوان الناطق، فإنه يقال على الإنسان لإفادة تصوره **(ويشترط أن يكون)** المُعَرِّف حديا كان، أو رسميا، أو اسميا **(مساويا)** للماهية المُعَرَّفَة، بمعنى أن كل ما صدق عليه المُعَرِّف، صدق عليه الماهية، وان يكون المُعَرِّف **(أجلى)** من المعرَّف **(فلا يصح)** التعريف **(بالأعم)** لقصوره عن إفادته، لأنه لا يفيد تصور الحقيقة بالكُنْه[1]، لفوات بعض الذاتيات، ولامتيازها عن جميع ما عداها لشموله إياها وغيرها **(و)** لا **(الأخص)** لأنه أخفى، لأن وجوده في العقل اقل من وجود الأعم **(و)** لا **(المساوي معرفة)** كتعريف الأب بأنه الذي له ابن، فإنهما في المرتبة الواحدة في العلم، والجهل، والمعرفة يجب أن يكون أقدم معرفة **(و)** لا **(الاخفى)** لفوات غرض التعريف، كقولنا النار اسطقس[2] فوق الاسطقسات.

والمُعَرِّف إما حَدٌّ، أو رَسْمٌ، وكل منهما إما تام، أو ناقص **(والتعريف بالفصل القريب حد، وبالخاصة رسم، فإن كان)** التعريف بالفصل القريب مع الجنس القريب، أو بالخاصة **(مع الجنس القريب فتام)** أي فيسمى حدا تاما، ورسما تاما، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، وتعريفه بالحيوان الضاحك **(وإلا)** أي وإن لم يكن بالجنس، والفصل القريبين، بأن كان بالفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد، كتعريفه بالناطق، أو بالجسم الناطق، وكذلك إن لم يكن بالخاصة، والجنس القريب، بأن كان بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد كتعريفه بالضاحك، أو بالجسم الضاحك **(فناقص)** أي فيسمى حدا ناقصا، ورسما ناقصا **(ولم يعتبروا)** التعريف **(بالعرض العام)** لأن الغرض من التعريف إما التمييز،أو الاطلاع على الذاتيات، وهو لا يفيد شيئا منهما **(وقد أجيز في**

---

(١) كنه الشيء: حقيقته ومعناه، وغاية وقته ينظر معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ١٦٠).

(٢) الأسطقس: لفظ يوناني يرادف كلمة العنصر والأصل، وهي عند قدماء الفلاسفة العناصر الأربعة: النار والماء والتراب والهواء، وهي الشيء البسيط الذي منه يتركب المركب كالحجارة والقراميد والجذوع التي منها يتركب القصر. مفاتيح العلوم (ص: ١٥٨) ومذاهب فلسفية (ص١٨٨).

الناقص أن يكون أعما) أي وكثير من المحققين صرحوا بأن الرسوم يجوز أن تكون أعم من الماهية (**كاللفظي وهو مايقصد به تفسير مدلول اللفظ)** وكتب اللغة مشحونة بالتعريفات الاسمية الأعم.

مسألة

في مباحث الحجة

ومعرفتها موقوفة على معرفة القضايا (**القضية قول**) هو جنس يشمل الأقوال التامة، والناقصة (**يحتمل الصدق، والكذب**) فصل يخرج الأقوال الناقصة، والإنشاءات (**فإن كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء، أو نفيه عنه فَحَمْلِيَّةٌ**) سواء كان الشيء مفردا بالفعل[١] كقولنا: زيد عالم، أو بالقوة[٢] وهو ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزءا من تلك القضية، وعند إفادة حكمها كقولنا زيد أبوه قائم، وقولنا: الحيوان الناطق متنقل بنقل قدميه، وغير ذلك مما يصح فيه أن هذا ذاك، والموضوع محمول، لأنها تنحل إلى شيئين يمكن أن يعبر عنهما بلفظين مفردين حال كونهما محكوما عليه، وبه، وهي (**موجبة**) إن حكم فيها بثبوته له، بأن يصح أن يقال: الموضوع محمول، كقولنا: الإنسان حيوان (**وسالبة**) إن حكم فيها بنفيه عنه بأن يصح أن يقال: الموضوع ليس بمحمول، كقولنا: الإنسان ليس بحجر، والحملية إنما تتحقق باجزاء: محكوم عليه، ومحكوم به، ونسبة بها يرتبط أحدهما بالآخر، وهي الحكم بثبوته له، أو نفيه عنه.

(**ويسمى المحكوم عليه موضوعا**) لأنه وضع ليحكم بشيء (و) يسمى (**المحكوم به محمولا**) لحمله على الموضوع (و) يسمى (**الدال على النسبة رابطة**) لربطه المحمول بالموضوع (**وقد استعير لها**)[٣] أي للرابطة لفظة (**هو**) بمعنى أن الفلاسفة نقلوها إلى ذلك، لأنها موضوعة في اللغة للربط، ولا مستعملة فيها له (**وإلا**) أي وإن لم يكن الحكم فيها بثبوت شيء لشيء، أو نفيه عنه (**فشرطية**) وهي ما تتركب من قضيتين.

(**ويسمى الجزء الأول**) منها (**مقدما**) لتقدمه في الذكر (و) الجزء (**الثاني تاليا**) لكونه تابعا له (**والموضوع**) في الحملية (**إن كان مشخصا**) أي جزئيا حقيقيا (**سميت القضية**

---

(١) الفعل: هي الهيئة السريرية.ينظر شرح التفتازاني على الشمسية (ص١٠٧).

(٢) القوة: هي العلة المادية كالخشب للسرير نفس المصدر.

(٣) قوله:(وقد استعير) إلخ إشارة لكون لفظة هو ليست برابطة حقيقية، لأنها قد تكون في قالب اسم، نحو زيد هو عالم ينظر الخبيصي (٢٣٤).

مخصوصة) وشخصية لكون موضوعها شخصا مخصوصا، لا يحتمل الاشتراك، كقولنا: زيد عالم **(وإن كان)** الموضوع **(نفس الحقيقة)** بأن لم تصلح لأن تصدق كلية، وجزئية، بأن لا يكون الحكم على ما صدق عليه مفهوم الموضوع من الأفراد، بل على نفس الطبيعة، إما مطلقة، كقولنا: الإنسان مقول، والحيوان مقوم، وإما مقيدة، كقولنا الإنسان من حيث انه عام نوع **(فطبيعية)** أي فتسمى طبيعية **(وإلا)** أي وإن لم يكن الموضوع مشخصا، ولا نفس الحقيقة، بل كان كليا **(فإن بين كمية أفراده كُلاً، أو بعضا فمحصورة)** أي فتسمى محصورة، ومسورة لحصر أفراد موضوعها، ولاشتمالها علي السور **(كلية)** إن بُيِّنَ فيها أن الحكم على كل الأفراد **(وجزئية)** إن بين فيها أن الحكم على بعض الأفراد، كل منهما موجبة، وسالبة، **(وما به البيان)** فيها، وهو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع يسمى **(سورا)** مأخوذ من سور البلد، بحصره الأفراد.

وسور الكلية كل، ككل نار حارة، ولا شيء، أو لا واحد، كلا واحد من الإنسان بحجر.

والجزئية بعض وواحد، كبعض الحيوان إنسان، وليس كل، وليس بعض، وبعض ليس، كليس كل الحيوان إنسان

(وإلا) أي وإن لم بين فيها كمية الأفراد كُلاً، وبعضا **(فمهملة)** أي فتسمى مهملة، لإهمال بيان كمية الأفراد، كقولنا: الإنسان كاتب، الإنسان ليس بكاتب **(و)** المهملة **(تلازم الجزئية)** أي يلزم من صدقها صدق الجزية، فإذا صدق الحكم على إنسان معين فقط صدق على ما صدق عليه الإنسان من حيث هو هو، وبالعكس.

(ولابد في الموجبة من وجود الموضوع) لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء يستدعي وجوده، ووجوده إ ما أن يكون **(محققا)** بمعنى أن كل ما هو «ج»[1] في الخارج فهو «ب» في الخارج، أي الخارج عن المشاعر، وقوى الإدراك سواء كان اتصافه بحيث

---

(١) ومثاله بالمواد: كل إنسان حيوان، هذا وقد جرت عادة أهل هذا الفن أن يعبروا عن الموضوع بـ «ج» وعن المحمول بـ «ب» إما للاختصار في العبارة، وإما لدفع توهم الانحصار فيما لو مثلوا للكلية مثلا بكل إنسان حيوان. ينظر العطار (ص ٢٤٥-٢٤٦).

حال الحكم، أو قبله، أو بعده، حتى يصدق كل نائم مستيقظ، وإن لم يكن اتصافه بالنائم حال ثبوت اليقظة، والمراد بالحكم هنا ثبوت المحمول للموضوع، وانتفاه عنه، لا حكم العقل بذلك، لأن حال حكم العقل لا يجب وجود الموضوع في الخارج، لِصِدْقِ قولنا: زيد موجود أمس، أو غدا (**فهي الخارجية**) أي فتسمى خارجية، لأن الاعتبار فيها بحسب الخارج[١] (**أو**) يكون وجوده (**مقدارا**) بمعنى أن كل ما لو وجد كان «ج» من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان «ب»، فالحكم فيه ليس على ماله وجود في الخارج، بل على كل قدر وجوده، سواء كان موجودا في الخارج، أو معدوما، فحينئذ إن لم يكن موجودا، فالحكم فيه على أفرادها المقدرة الوجود، ككل عنقاء طائر، وإن كان موجودا، فالحكم فيه ليس مقصورا على أفراده الموجودة، بل عليها وعلى أفراده المقدرة الوجود أيضا، ككل إنسان حيوان (**فالحقيقية**) أي فتسمى حقيقة، لأنها حقيقة القضية المستعملة في العلوم (**أو**) يكون وجوده (**ذهنا**) بمعنى أن كل «ج»في الذهن فهو «ب» في الذهن (**فالذهنية**) أي فتسمى ذهنية، فالحكم على المعدومات، والمحالات أنه التصور بهذا الاعتبار، كقولهم شريك الباري ممتنع، أي كل ما فرضه العقل شريك الباري، فهو ممتنع في الخارج، أي يصدق عليه في الذهن انه ممتنع في الخارج.

وإذا عرفت معنى الموجبة الكلية عرفت معنى الثلاث الأخرى من المحصورات، فإن الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية، ومعنى السالبة الكلية رفع الإيجاب عن كل واحد، والسالبة الجزئية رفع الإيجاب عن بعض الآحاد، فكما تعتبر الأولى تعتبر الباقية.

(**وقد يجعل حرف السلب جزءا من جزء**)[٢] من أجزاء القضية، إما من الموضوع كاللاحي جماد، أو من المحمول كالجماد لا عالم، أو منهما كاللاحي لا عالم (**فتسمى معدولة**) موجبة كانت، أو سالبة، فالأولى معدولة الموضوع، والثانية معدولة المحمول، والثالثة معدولة الطرفين، وسميت به لأن حرف السلب وضعت في الأصل للسلب

---

(١) أي تسمى بذلك منسوبة للخارج أي ما هو خارج عن المشاعر والقوى الدراكة. العطار(ص٢٤٨).

(٢) كلفظة لا وغير وليس الخبيصي (ص٣٥١).

والرفع، فإذا جعل مع غيره كشيء واحد، ثبت له شيء، أو ثبت هو لشيء، أو يسلب عنه شيء، أو يسلب هو عن شيء، فقد عدل به عن موضوعه.

وإن لم يكن جزء الشيء، كزيد كاتب، أو ليس بكاتب، سميت محصلة، لأن طرفيها وجودي محصل، والعبرة في كون القضية موجبة، وسالبة بإيقاع النسبة، ورفعها لا بطرفيها، فكل ما ليس بحي لا عالم، موجبة، ولاشيء من المتحرك بساكن، سالبة.

والقضية قد لا تذكر جهتها أصلا، بل يعتبر فيها نسبة المحمول إلى الموضوع التي هي أعم من الفعل والقوة، فتسمى مطلقة، وغير موجهة.

(وقد يصرح) فيها **(بكيفية النسبة)** أي نسبة المحمول إلى الموضوع ايجابية كانت، أو وسلبية، كالضرورة، واللاضرورة، والدوام واللادوام، يعني ثبوته له، أو سلبه عنه قد يكون ضروريا، ولا ضروريا، وباعتبار آخر دائما، ولا دائما **(فموجهة)** أي فتسمى موجهة، لذكر الجهة فيها[1]، فإذا قلنا: كل إنسان حيوان بالضرورة، فالضرورة هي الكيفية، وتلك الكيفية الثانية في نفس الأمر تسمى مادة القضية.

(وما به البيان) وهو اللفظ الدال على الكيفية في القضية الملفوظة، أو حكم العقل بأن النسبة مكيفة بتكيفه، كذا في القضية المعقولة تسمى **(جهة، فإن كان الحكم)** في الموجه **(بضرورة النسبة)** وهو ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه **(مادام ذات الموضوع)** موجودا **(فضرورية مطلقة)** سميت بها لاشتمالها على الضرورة، وبالمطلقة لعدم تقيد الضرورة بوصف أو وقت، ككل إنسان حيوان بالضرورة، فإن الحكم بها في جميع أوقات وجوده.

(أو) كان الحكم فيها بضرورة النسبة **(ما دام وصفه)** أي يشترط أن يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع، بأن يكون لوصفه دخل في تحقق الضرورة **(فمشروطة عامة)** سميت بها لاشتمالها على شرط الوصف، وبالعامة لأنها أعم من الخاصة، ككل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا، وبالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن

---

(١) وتسمى منوعة ورباعية لكونها ذات أربعة أجزاء ولم يجعل القضية باعتبار السور خماسية لأنها غير لازمة بخلاف الجهة. ينظر التفتازاني على الشمسية (ص٢٣٣).

الأصابع ما دام كاتبا، فثبوت التحرك، وسلب السكون ليس بضروري للذات وعنها بل بشرط اتصافها.

(أو) كان الحكم فيها بضرورة النسبة **(في وقت معين فوقتية مطلقة)** سميت بها لتعين وقتها، وبالمطلقة لعدم تقييدها باللادوام، واللاضرورة، كبالضرورة فكل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، وبالضرورة لاشي من القمر بمنخسف وقت عدم حيلولة الأرض بينه وبين الشمس.

(أو) كان الحكم فيها لضرورة النسبة في وقت **(غير معين فمنتشرة مطلقة)** سميت بها لعدم تعين وقت الحكم فيها، فاحتمل كل وقت، فانتشر في الأوقات، ومطلقة لما تقدم، كبالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما، وبالضرورة لاشيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما.

(أو) كان الحكم فيها **(بدوامها)** أي دوام النسبة **(مادام الذات)** أي ذات الموضوع موجودة **(فدائمة مطلقة)** سميت بها لاشتمالها على الدوام، وبالمطلقة التقييد، كدائما كل إنسان حيوان، ودائما لاشيء من الإنسان بحجر فإن الحكم بهما مادام ذاته موجودة.

(أو) كان الحكم فيها بدوام النسبة **(مادام الوصف)** أي وصف الموضوع **(فعرفية عامة)** سميت بها لأن العرف يفهم معناها من السالبة إذا أطلقت، حتى إذا قيل لاشيء من النائم مستيقظ، يفهم العرف سلب اليقضة عنه مادام نائما، وبالعامة لأنها أعم من الخاصة، كدائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا، ودائما لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا.

(أو) كان الحكم فيها **(بفعليتها)** أي فعلية النسبة **(فالمطلقة العامة)** سميت بها لأن القضية إذا أطلقت ولم تقيد بدوام أو غيره يفهم منها فعلية النسبة، وبالعامة لأنها أعم من الوجودية اللادائمة، أو اللاضرورية، ككل إنسان متنفس بالإطلاق العام، ولا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام.

(أو) كان الحكم فيها **(بعدم ضرورة خلافها)** أي خلا ف النسبة، وهو سلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم، فإن كان الحكم فيها بالإيجاب كان

مفهوم الإمكان سلب ضرورة السلب، لأن الجانب المخالف للإيجاب هو السلب، وإن كان الحكم فيها بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فإنه هو المخالف للسلب **(فالممكنة العامة)**[١] سميت بها لاحتوائها على معنى الإمكان، وعامة لأنها أعم من الخاصة، ككل نار حارة بالإمكان العام، فمعناه أن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري، ولا شيء من الحار ببارد بالإمكان العام، فمعناه أن إيجاب البرودة للحار ليس بضروري **(فهذه)** القضايا الثمانية **(بسائط) لأن** حقيقتها إما إيجاب فقط، أو سلب فقط.

(وقد تقيد العامتان) وهما المشروطة العامة، والعرفية العامة **(أو الوقتيتان المطلقتان)** وهما الوقتية المطلقة، والمنتشرة المطلقة **(باللادوام الذاتي فتسمى)** المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات **(المشروطة الخاصة و)** العرفية العامة مع اللادوام بحسب الذات **(العرفية الخاصة و)** الوقتية المطلقة مع اللادوام بحسب الذات **(الوقتية والمنتشرة)** المطلقة مع اللادوام بحسب الذات.

(وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية، وتسمى الوجودية اللاضرورية أو) تقيد **(باللادوام)** بحسب الذات **(وتسمى الوجودية اللادائمة، وقد تقيد الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب الموافق أيضا)** أي بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الإيجاب، والسلب **(وتسمى الممكنة الخاصة، وهذه)** السبع **(مركبات، لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة)** أي عبارة عن معنى فلزمه مطلقة عامة.

(واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية) وهي الإيجاب والسلب، والقضية المقيدة بها **(موافقتي الكمية)** وهي الكلية والجزئية **(الى قيديها)**[٢] أما للأول فإن معناه في الموجبة أن ثبوت المحمول للموضوع ليس بدائم، فيلزم سلبه عنه بالفعل في

---

(١) اعلم أن الإمكان العام سلب الضرورة عن الطرف المخالف، والإمكان الخاص سلب الضرورة عن الطرف المخالف، والطرف الموافق، والطرف الموافق ما أفادته القضية من النسبة، والطرف المخالف هو خلاف النسبة. العطار (ص٢٧٤).

(٢) في نسخة [لما قيد بهما].

الجملة، وهو السالبة المطلقة العامة، وفي السالبة أن السلب ليس بدائم، فيلزم الثبوت بالفعل في الجملة، وهو الموجبة المطلقة العامة، وأما الثاني فإن سلب الضرورة عبارة عن الإمكان، وإن كان سلب ضرورة الإيجاب فهو ممكن عام سالب، وإن كان سلب ضرورة السلب، فهو ممكن عام موجب، فعلى هذا تركيب

الأولى: من مشروطة عامة، ومطلقة عامة كبالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما، فمعنى لا دائما لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل، وبالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما، فمعناه كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل.

والثانية: من عرفية عامة، ومطلقة عامة ككل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما، ولا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما.

والثالثة: من وقتية مطلقة، ومطلقة عامة، ككل منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما، ولا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع[١].

والرابعة: من منتشرة مطلقة، ومطلقة عامة، كبالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائما، وبالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما لا دائما.

والخامسة: من مطلقة عامة، وممكنة عامة، ككل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة، فمعنى لا بالضرورة لا شيء من الإنسان بضاحك بالإمكان، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة، فمعناه كل إنسان ضاحك بالإمكان.

والسادسة: من مطلقتين عامتين، ككل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائما.

---

(١) المراد بوقت التربيع هو أن يكون ربع الفلك بين الشمس والقمر، وإذا كان كذلك لا ينخسف أصلا، لعدم الحيلولة الدسوقي (ص٢٨٠).

والسابعة: من ممكنتين عامتين، ككل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، أو لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص، فمعناه أن إيجاب الكتابة للإنسان وسلبها عنه ليسا بضرورتين، وسلب ضرورة الإيجاب إمكان عام سالب، وسلب ضرورة السلب إمكان عام موجب، فلا فرق بين موجبتها وسالبتها إلا في اللفظ.

مسألة
في أقسام الشرطية

(الشرطية) قسمان **(متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة)** وهي صدق قضية **(على تقدير)** صدق **(أخرى)** كإن كان هذا إنسانا فهو حيوان، فإن الحكم بصدق الحيوانية على تقدير صدق الإنسانية **(أو نفيها)** أي نفي النسبة وهو لا صدق قضية على تقدير أخرى، كليس إن كان هذا إنسانا فهو جماد، فإن الحكم بسلب صدق الجمادية على تقدير الإنسانية، والمتصلة إما **(لزومية إن كان ذلك)** أي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم **(لعلاقة)** بين المقدم والتالي[١]، توجب صدق التالي على تقدير صدق المقدم، كالعلِّية بأن يكون المقدم علة للتالي، كإن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو معلولا له، كإن كان النهار موجودا فالشمس طالعة، أو يكونا معلولي علة كإن كان النهار موجودا فالعالم مضيء، وكالتضايف وهو أن يكون يعقل كل منهما بالقياس إلى الآخر كإن كان زيد ابنا لعمرو، فعمرو أب له.

(وإلا) أي وإن لم يكن صدقه لعلاقة، بل لمجرد توافقهما على الصدق **(فاتفاقية)** كإن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق **(منفصلة إن حكم)** فيها **(بتنافي نسبتين، أو لا تنافيهما)** والثاني بينهما إ ما أن يكون **(صدقا، وكذبا)** بأن لا يصدقان، ولا يكذبان **(وهي الحقيقية)** سميت بها لأن التنافي بين جزئيها اشد من الآخرين كإما يكون هذا العدد زوجا أو فردا، **(أو)** يكون **(صدقا فقط)** بأن لا يصدقان، ولكنهما قد يكذبان **(فمانعة الجمع)**[٢] كإ ما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا **(أو)** يكون **(كذبا فقط)** بأن لا يكذبان، وربما يصدقان **(فمانعة الخلو)**[٣] كإ ما أن يكون زيد في البحر وإ ما أن لا يغرق، وكذا سلب المنافاة بينهما على أحد هذه الوجوه الثلاثة، فالموجبة ما يحكم فيها بالتنافي، والسالبة ما يحكم فيها بعدم التنافي أما فيها كليس إما أن يكون هذا الإنسان اسودا أو كاتبا، فيجوز اجتماعهما دون

---

(١) أي أن المراد بالعلاقة ما بسببه يستلزم المقدم التالي. العطار(ص٢٨٩) .

(٢) هي المركبة من الشيء والأخص من نقيضه الدسوقي (ص٢٩٣) .

(٣) هي المركبة من الشيء والأعم من نقيضه.نفس المصدر.

ارتفاعهما، أو في الكذب كليس إما أن يكون هذا الإنسان روميا أو زنجيا، فيجوز ارتفاعهما دون الاجتماع **(وكل منها)** أي من المنفصلات الثلاث **(إما عنادية إن كان التنافي لذاتي الجزأين)** أي حكم فيها بأن مفهوم أحدهما منافيا للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد، والشجر والحجر، وكون زيد في البحر ولا يغرق.

(وإلا) أي وإن لم يكن التنافي لذاتيهما، بل بمجرد أن اتفق في الواقع أن يكون بينهما منافاة وإن لم يقتض مفهوم أحدهما أن يكون منافيا للآخر **(فاتفاقية)** كقولنا اللا أسود اللا كاتب، أم أن يكون هذا اسود أو كاتبا حقيقة، فلا منافاة بين مفهوميهما، ولكن اتفق تحقق السواد، وانتفى الكتابة، فلا يصدقان، ولا يكذبان **(ثم الحكم في الشرطية)** يكون التالي لازما أو معاندا للمقدم **(إن كان على جميع تقادير المقدم)** أي على جميع الأوضاع التي يمكن حصول المقدم عليها، وهي الأوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالأمور التي يمكن اجتماع المقدم، وان كانت هي محالة في نفسها **(فكلية)** ككلما كان زيد إنسانا فهو حيوان، فمعناه لزوم حيوانيته لإنسانيته ثابت مع كل وضع يمكن أن يجامع إنسانيته من كونه قائما أو قاعدا أو ضاحكا، أو كون الشمس طالعة إلى غير ذلك، وكإ ما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا فمعناه تنافي فرديته لزوجيته مع جميع الأوضاع التي يمكن اجتماعها مع الزوجية.

(أو) كان الحكم فيها باللزوم أو العناد على **(بعضها مطلقا)** أي على بعض الأوضاع التي يمكن اجتماع المقدم معها **(فجزئية)** كقد يكون إذا كان الشيء حيوانا فهو إنسان، فإنه إنما يكون على وضع كونه ناطقا، وقد يكون إ ما أن يكون الشيء ناميا أو جمادا، فهذا العناد إنما يكون على وضع كون الشيء من العنصريات.

(أو) كان الحكم فيها باللزوم، أو العناد على بعضها **(معينا)** أي على وضع معين **(فشخصية)** كإن جئتني الآن أكرمتك، وزيد في هذا الآن إ ما أن يكون كاتبا أو غيره.

(وإلا) أي وإن لم يكن الجمع على جميع التقادير، أو بعض مطلق، أو معين بأن أهملت الأوضاع **(فمهملة)** كإن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإ ما أن يكون الشيء لا إنسانا ولا فرسا.

(**وطرفا الشرطية**) متصلة كانت أو منفصلة (**في الأصل**) أي في المنقول عنه (**قضيتان حمليتان**) ككلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان (**أو متصلتان**) ككلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان، فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن إنسانا (**أو منفصلتان**) ككلما كان دائما إ ما أن يكون العدد زوجا أو فردا، فدائما إ ما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم (**أو مختلفتان**) حملية ومتصلة كإن كانت الشمس علة لوجود النهار، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو عكسه [ككلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة][1] فوجود النهار لازم لطلوع الشمس، أو حملية ومنفصلة كإن كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد، أو عكسه ككلما كان هذا إما زوجا وإما فردا كان عددا فهو إما زوج وإما فرد أو عكسه ككلما كان هذا إما زوجا وإما فردا كان عددا، أو متصلة ومنفصلة ككلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فدائما إ ما أن تكون الشمس طالعة وإ ما أن يكون النهار موجودا، أو عكسه كإن كان إ ما أن يكون العدد زوجا وإ ما أن يكون فردا، وكلما لم يكن زوجا فهو فرد (**إلا انهما**) أي القضيتين اللتين هما طرفا الشرطية (**خرجتا بزيادة أداة الاتصال**) وهي ان، واو، ونحوهما (**أو**) أداة (**الانفصال**) وهي أو، وإما، ونحوهما (**عن التمام**).

---

(١) في الأصل [ككلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود] وهو وهم ظاهر.

مسالة
في لواحق القضايا وأحكامها

(التناقض اختلاف قضيتين) فاختلاف جنس، وقضيتين يخرج غيرهما كالمفردين **(بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الأخرى، وبالعكس)** قيل: قوله وبالعكس مستغنى عنه، وليس كذلك لأنه لم يفهم من قوله: يلزم من صدق كل كذب الأخرى، أما لو كانت أحدهما كاذبة فمهملة يقتضي صدق الأخرى أو كذبها مسكوت عنه، فبينه بقوله: وبالعكس، أي ومن كذب كل صدق الأخرى، والمراد أن يكون ذات الاختلاف منشأ اقتضى صدق أحدهما، وكذب الأخرى كزيد قائم، وزيد ليس بقائم، فخرج مثل ابقراط[١] طبيب، وجالينوس[٢] ليس بطبيب، مما ليس بصدق أحدهما، وكذب الأخرى، لكن لا نظر إلى ذاته، بل بواسطة كزيد إنسان، وزيد ليس بناطق، لأن اقتضاءه بواسطة أن كل ناطق إنسان، أو خصوص مادة، ككل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحيوان، لأن اقتضاءه لا لصورته، وهي كونهما كليتين، بل لخصوص المادة، ففهم من هذا أن اختلافهما يكون بالإيجاب، والسلب، فلم يحتج إلى ذكره لقوله: في شرحه على الشمسية: «قوله: بالإيجاب، والسلب تحقيق لمفهوم التناقض، لأنه إنما يطلق على هذا الاختلاف، ولو

---

(١) أبقراط طبيب إغريقي قديم مشهور عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، زاول الطب في جزيرة كوس اليونانية. وهو أشهر الاطباء على مدى التاريخ، حتى لقبه جالينوس بابي الطب، له المجموعة الابقراطية الكاملة في الطب لم تثبت نسبها له.ينظر الموسوعة العربية العالمية (١٦٤/ ١).

(٢) جالينوس (١٢٩م –٢١٠م تقريبًا). طبيب من أشهر الأطباء المؤثرين في تاريخ الطب ولد في برقاموم (تدعى الآن بيرقاما، في تركيا)، وهي من مدن الإمبراطورية الرومانية. وبدأ دراسة الطب في سن الرابعة عشرة من عمره، وفي سنة ١٥٧م تقريباً، أصبح طبيباً لمحاربين مدربين، كانوا يدعون الجلادين. وأعطته هذه الخبرة معلومات مفيدة عن الجراحة، والتغذية. سافر جالينوس في عام ١٦١ أو ١٦٢م إلى روما، وهناك ألقى محاضرات في التشريح، وعلم وظائف الأعضاء، وسرعان ما تم تعيينه طبيبًا لعائلة الإمبراطور الروماني، ماركوس أورليوس. وقد مكنه هذا المنصب من أن يكتب، ويقوم بإجراء الأبحاث ينظر الموسوعة العربية العالمية (/ ١).

ترك لم يقع قدح في التعريف»[١]، لأن الاختلاف بغير الإيجاب والسلب من العدول، والتحصيل، والحصر، والإهمال، وغير ذلك ليس بحيث يقتضي لذاته صدق أحدهما، وكذب الأخرى.

(ولا بد) لتحقق التناقض بين القضيتين **(من الاختلاف)** بينهما **(في الكم)** أي في الكلية والجزئية إذا كانتا محصورتين، غير موجهتين، وتدخل فيهما المهملة، فلو كانتا كليتين، أو جزئيتين لم تتناقضا، لجواز كذب الكليتين، وصدق الجزئيتين في قولنا: كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان، وبعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان **(و)** في **(الكيف)** وهو الإيجاب، والسلب **(و)** في **(الجهة)** وهي الضرورة، واللاضرورة، والدوام، واللادوام، إذا كانتا محصورتين موجهتين، أو مخصوصتين موجهتين، لعدم التناقض عند اتحادها كبالضرورة كل إنسان، وبالضرورة ليس كل إنسان بكاتب **(و)** لابد من **(الاتحاد)** بينهما **(فيما عداها)** أي عدا هذه الثلاثة وهي ثمان:

- وحدة الموضوع
- ووحدة المحمول
- ووحدة الشرط
- ووحدة الكل والجزء
- ووحدة الزمان
- ووحدة المكان
- ووحدة الإضافة
- ووحدة القوة والفعل

فزيد كاتب، عمرو ليس بكاتب[٢]

---

(١) الشمسية (ص٢٧٣).

(٢) هذا مثال لعدم وحدة الموضوع.

وزيد كاتب، زيد ليس بشاعر[١]

والجسم مفرق للبصر، أي بشرط بياضه، ليس بمفرق للبصر، أي بشرط سواده[٢]

والعين سوداء أي بعضها، ليس بسوداء أي كلها[٣]

وزيد نائم أي ليلا، وزيد ليس بنائم أي نهارا[٤]

وزيد جالس أي في الدار، وزيد ليس بجالس أي في السوق[٥]

وزيد أب أي لعمر، وزيد ليس باب أي لبكر[٦]

والخمر مسكر أي بالقوة، ليس بمسكر أي بالفعل[٧]

لا يتناقض للاختلاف فيما ذكر.

(والنقيض للضرورية) نحو بالضرورة كل إنسان حيوان **(الممكنة العامة)** وهي بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام، لأن سلب الضرورة عن الجانب المخالف مع الضرورة فيه مما يتناقضان.

(وللدائمة) نحو كل جسم مؤلف دائما **(المطلقة العامة)** وهي بعض الجسم ليس بمؤلف بالفعل، لأن السلب في كل الأوقات ينافيه الإيجاب في البعض، وبالعكس.

(وللمشروطة العامة) نحو بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا **(الحينية الممكنة)** وهي كل كاتب متحرك الأصابع في بعض أوقات كونه كاتبا، وهي منها بمنزلة الممكنة العامة من الضرورية المطلقة، لأن الحكم فيها يرفع الضرورة

---

(١) هذا مثال لعدم ووحدة المحمول.

(٢) هذا مثال لعدم ووحدة الشرط.

(٣) هذا مثال لعدم ووحدة الكل والجزء ووحدة الشرط.

(٤) هذا مثال لعدم ووحدة الزمان.

(٥) هذا مثال لعدم ووحدة المكان.

(٦) هذا مثال لعدم ووحدة الإضافة.

(٧) هذا مثال لعدم ووحدة القوة والفعل.

الوصفية عن الجانب المخالف، وظاهر أن الضرورة بحسب الوصف مع سلبها مما يتناقضان.

(وللعرفية العامة) نحو كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل ما دام مجنوبا، لأن الإيجاب في جميع أوقات الوصف يناقض السلب في بعضها، وبالعكس.

(و) البعض **(للمركب)** رفع مجموع الجزأين، وذلك برفع أحدهما لا على التعيين، وهو**(المفهوم المتردد بين نقيضي الجزأين)** وطريقه أن يوجد نقيض كل من الجزأين، ويركب منهما منفصلة مانعة الخلو، مساوية للنقيض، فإذا تحققت أن الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين، أحدهما موجبة، والأخرى سالبة، وان نقيض المطلقة العامة هي الدائمة الموافقة لها في الإيجاب، والسلب، أو المخالفة في ذلك، فنقيض كل إنسان ضاحك لا دائما أم ليس بعض[1] الإنسان بضاحك دائما، وإما بعض الإنسان ضاحك دائما **(لكن)** لا يكفي **(في)** نقيض **(الجزئية)** أحد نقيضي جزئيها، لكذب بعض الجسم حيوان لا دائما، فإن بعض الجسم الذي هو حيوان، فهو حيوان دائما، مع كذب كل واحد من نقيض جزئيه، فتكذب لا شيء من الجسم بحيوان دائما، الذي هو نقيض الجزء الأول، وكل جسم حيوان دائما، الذي هو نقيض الثاني، وإذا كان كذلك لم يكن نقيضها أحد نقيضي جزئيها، لامتناع كذب النقيضين معا، بل الحق في نقيضها أن يردد بين نقيضي الجزأين **(بالنسبة إلى كل فرد)** من أفراد الموضوع، أي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضي الجزأين، فيقال: كل جسم إما حيوان دائما، أو ليس بحيوان دائما، وهو قضية واحدة، والترديد في محمولها لا بين الكليتين اللتين هما نقيضا بسيطتها.

---

(١) في الأصل (بعض) مكررة.

مسالة

(العكس المستوي تبديل طرفي القضية) أي جعل الجزء الأول منها ثانيا، والثاني أولا، وعبر بطرفي القضية ليتناول عكس الشرطيات **(مع بقاء الصدق)** وهو أن الأصل إذا كان صادقا كان العكس صادقا، ولم يعتبر بقاء الكذب **(و)** بقاء **(الكيف)** وهو أن الأصل إن كان موجبا، أو سالبا كان العكس كذلك.

(والموجبة) كلية كانت أو جزئية **(إنما تنعكس)** بحسب الكم **(جزئية لجواز عموم المحمول)** إن كانت حملية **(أو التالي)** إن كانت شرطية، أي كونه أعم من الموضوع، لامتناع حمل الخاص على أفراد العام، ككل إنسان حيوان، عكسه كليا كاذب، أو أعم من المقدم، لامتناع استلزام العام الخاص كليا، ككلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا، عكسه كليا كاذب.

(والسالبة الكلية تنعكس كلية، وإلا) أي ولو لم تنعكس كلية **(لزم سلب الشيء عن نفسه)** وهو محال، مثلا إذا صدق لا شيء من الإنسان بفرس، صدق في عكسه لا شيء من الفرس بإنسان، وإلا صدق نقيضه بعض الفرس إنسان، فنضمه إلى الأصل بعض الفرس، ولا شيء من الإنسان بفرس، ينتج ليس بعض الفرس بفرس، وهو محال، لزم نقيض العكس، فالعكس صادق.

(و) السالبة **(الجزئية لا تنعكس أصلا، لجواز عموم الموضوع)** في الحملية **(أو المقدم)** في الشرطية، أي كونه أعم من المحمول، فَصِدْقُ السالبة الجزئية ضرورة سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، ولا يصدق سلب الموضوع عن أفراد المحمول، فيصدق ليس بعض الحيوان بإنسان، ولا يصدق عكسه ليس بعض الإنسان بحيوان، لصدق نقيضه كل إنسان حيوان، ولا يصدق عكسه ليس بعض الإنسان بحيوان، لصدق نقيضه كل إنسان حيوان، أو أعم من الثاني، فيصدق قد لا يكون إذا كان هذا حيوان فهو إنسان، ولا يصدق عكسه قد لا يكون إذا كان هذا إنسانا كان حيوانا.

(وأما من حيث الجهة، فمن الموجبات)كلية كانت، أو جزئية **(تنعكس الدائمتان)** وهما الضرورية، والدائمة **(والعامتان)** وهما المشروطة العامة، والعرفية العامة **(حينية**

مطلقة) لأنه إذا صدق كل «ج ب» بإحدى هذه الجهات الأربع، وجب أن يصدق بعض «ب ج»حين هو «ب»، وإلا لصدق نقيضه لا شيء من «ب ج»ما دام هو «ب»وهو مع الأصل ينتج لا شيء من «ج ج» دائما في الضرورية، والدائمة، أو ما دام «ج»في العامتين وهو محال.

(و) تنعكس **(الخاصتان حينية)** مطلقة **(لا دائمة)** أما الحينية المطلقة، فلكونها لازمة لعاميتها، وأما قيد اللادوام، وهو بعض «ب» ليس «ج» بالإطلاق، فإنه لو لم يصدق ليس «ب ج» بالإطلاق، لصدق نقيضه، وهو كل «ب ج» دائما، ويلزم دوام «ب» بدوام «ج»، فيلزم صدق قولنا: بعض «ج ب» دائما، وقد كان الأصل لا دائما، هذا خلف.

(و) تنعكس **(الوقتيتان، والوجوديتان، والمطلقة العامة، مطلقة عامة)** لأنه إذا صدق كل «ج ب» بإحدى الجهات، فبعض «ب ج» بالإطلاق، وإلا فلا شيء من «ب ج» دائما، وهو مع الأصل ينتج لا شيء من «ج ج»دائما، وهو محال.

(ولا عكس للممكنتين)العامة، والخاصة، لجواز إمكان صفة لمركوب زيد مثلا لنوعين، كالفرس، والحمار، والجملة رتبت للفرس فقط، فيصدق كل حمار مركوب زيد بالإمكان الخاص، ولا يصدق في عكسه بعض ما هو مركوب زيد حمار بالإمكان العام، لأن ما هو مركوب زيد بالفعل فرس، ويمتنع أن يكون الفرس حمارا.

(ومن السوالب) إن كانت كلية **(تنعكس الدائمتان دائمة)** مثلا إذا صدق لا شيء من «ج ب» دائما، صدق في عكسه لا شيء من «ب ج» دائما، وإلا لصدق نقيضه، وهو بعض «ب ج» بالإطلاق، فنضمه إلى الأصل هكذا: بعض «ب ج» بالإطلاق، ولا شيء من «ج ب» دائما، ينتج ليس بعض «ب ب» دائما، وهو محال.

(و) تنعكس **(العامتان، عرفية عامة)** لأنه متى صدق بالضرورة دائما لاشيء من «ج ب» ما دام «ج» صدق لاشيء من «ب ج» مادام «ب» وإلا فبعض «ب ج» حين هو «ب» لأنه نقيضه، وتضمه مع الأصل هكذا: بعض «ب» «ج» حين هو «ب» وبالضرورة أو دائما لاشيء من «ج ب» مادام «ج» فينتج بعض «ب» ليس «ب» حين هو «ب» وهو محال.

(و) تنعكس **(الخاصتان عرفية لا دائمة في البعض)** أي موجبة جزئية مطلقة عامة، مثلا إذا صدق بالضرورة أو دائما لا شيء من «ج ب» ما دام «ج» لا دائما بحسب الذات، صدق دائما لا شيء من «ب ج» ما دام «ب» في البعض، أي بعض «ب ج» بالإطلاق، أما صدق العرفية العامة، فللزومها لعاميتها، وأما اللادوام في البعض، فلأنه لو لم يصدق، لصدق نقيضه لا شيء من «ب ج» دائما، وتنعكس إلى لا شيء من «ج ب» دائما، وقد كان لا دوام الأصل كل «ج ب» بالإطلاق، هذا خلف، أما عدم لزوم اللادوام في الكل فلأنه يصدق لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما، مع كذب لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما في الكل، أي كل ساكن كاتب بالإطلاق، لأن بعض الساكن ليس بكاتب دائما كالأرض وسره أن لا دوام السالبة موجة، وهي لا تنعكس إلا جزئية.

(والبيان) أي بيان عكوس القضايا له ثلاث طرق، والخلف وهو يجري **(في الكل)** أي يعم الجميع وهو **(أن نقيض العكس)** إذا انضم **(مع الأصل ينتج المحال)**، والافتراض وهو الجري إلا في الموجبات، والسوالب المركبة، وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا، وحمل وصفي الموضوع، والمحمول عليه، لتحصيل مفهوم العكس، والثالث العكس وهو أن تعكس نقيض العكس، لينتج ما ينافي الأصل، فيكون نقيض العكس محالا، فيكون العكس حمقا.

(ولا عكس للبواقي) من السوالب، وهي الوقتيتان، والوجوديتان، والممكنتان، والمطلقة العامة **(بالنقض)** لأن اخصها، وهي الوقتية لا تنعكس، لأنه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما، مع كذب ليس بعض المنخسف بقمر بالإمكان العام، لأن كل منخسف فهو قمر بالضرورة، ومتى لم ينعكس الأخص، لم ينعكس الأعم، ولما كان معنى عدم الانعكاس أن ذلك غير لا زم كان النقض بحسب مادة واحدة كافيا فيه.

مسالة

(**عكس النقيض**) عند القدماء (**تبديل نقيضي الطرفين**) أي جعل نقيض الجزء الثاني أولا، ونقيض الجزء الأول ثانيا (**مع بقاء الصدق والكيف**) فكل إنسان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان (**أو جعل نقيض**) الجزء (**الثاني أولا**) وعين الأول ثانيا (**مع مخالفة**) الأصل في (**الكيف**) وموافقته في الصدق عند المتأخرين، فعكس كل إنسان حيوان، ولا شيء مما ليس حيوانا بإنسان.

(**وحكم الموجبات ههنا**) أي في هذا العكس (**حكم السوالب في**) العكس (**المستوي**) فإن كانت كلية، فالسبع منها وهي: الوقتيتان، والوجوديتان، والممكنتان، والمطلقة العامة، لا تنعكس أصلا، والدائمتان تنعكس دائمة، والمشروطة، والعرفية العامتان تنعكسان عرفية عامة، والمشروطة، والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض (**وبالعكس**) أي وحكم السوالب ههنا حكم الموجبات في العكس المستوي، فهي سواء كانت كلية، أو جزئية إنما تنعكس بحسب الكم جزئية، وإما بحسب الجهة فالخاصتان تنعكسان حينية لا دائمة، والوقتيتان، والوجوديتان تنعكس مطلقة عامة، وأما بواقي السوالب، والشرطية موجبة كانت، أو سالبة فغير معلومة الانعكاس (**والبيان**) في العكس المستوي هو(**البيان**) هنا (**والنقض**) هناك هو (**النقض**) هنا.

(**وبُيِّنَ انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا، ومن السالبة الجزئية ثمة إلى العرفية الخاصة**) أي وما ذكر من انعكاس السوالب في العكس المستوي، والموجبات هنا حكم الكليات، وأما الجزئيات من السوالب هناك، ومن الموجبات هنا، فلا تنعكس منها سوى المشروطة، والعرفية الخاصتين فبينوا هنا انعكاس الخاصتين الموجبتين الجزئيتين إلى عرفية خاصة، لأنه إذا صدق بالضرورة، أو دائما بعض «ج ب» ما دام «ج» لا دائما، فبعض ما ليس «ج» ما دام[1] ليس «ب» لا دائما، لانا نفرض ذات الموضوع وهو «ج د» و«د» ليس «ب» بالفعل بحكم لا دوام الأصل و«د» ليس «ج» ما دام ليس «ب»، وإلا لكان «ج» في بعض أوقات كونه ليس «ب» فهو ليس «ب» في بعض أوقات كونه «ج»، وكان

---

(١) في الأصل تكرار [ما دام]

«ب» في جميع أوقات كونه «ج» وهذا خلف و«د ج» بالفعل، وهو ظاهر، وإذا صدق على «د» انه ليس «ب» وانه ليس «ج» ما دام ليس «ب» فبعض ما ليس «ب» ليس «ج» ما دام ليس «ب» وهو الجزء الأول من العكس، وإذا صدق عليه انه «ج» بالفعل، فمفهوم بعض ما ليس «ب ج» بالفعل وهو مفهوم اللادوام، فيصدق العكس وعنوا في العكس المستوي انعكاس الخاصتين السالبتين الجزئيتين إلى العرفية الخاصة بما ذكر.

مسالة

في القياس

(**القياس قول**) هو كالجنس، ولم يحتج إلى لفظ مؤلف لأن القول يتضمنه، فإنه عند المنطقيين خاص باللفظ المركب (**من قضايا**) المراد ما فوق الواحدة، خرج الواحدة البسيطة والمركبة (**متى سلمت**) أشار إلى انه لا يجب أن تكون مقبولة، بل لو كانت منكرة، لكنها بحيث لو سلمت، لزم عنها النتيجة، فهي قياس (**يلزمه**) خرج الاستقراء، والتمثيل، فإن تسليم المقدمات فيهما لا يستلزم النتيجة، لكونهما ظنيتان (**لذاته**) خرج ما يستلزم قولا آخر بواسطة مقدمة غريبة، وفسره بما يكون حدودها مغايرة لحدود مقدمات القياس، كقولنا (ا) مساو (**قول آخر**) شارة إلى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين (**فإن كان**) غير القول الآخر الذي هو النتيجة (**مذكورا فيه**) أي في القياس (**بمادته، وهيأته**) هذا معنى ذكره فيه بالفعل، فخرج الاقتراني، لأن النتيجة مذكورة فيه بالقوة، لاشتماله على مادتها، وهي الموضوع والمحمول (**فاستثنائي**) أي فيسمى القياس استثنائيا، لا اشتماله على لكن كإن كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم ينتج انه متحيز، أو لكنه ليس بمتحيز، ينتج انه ليس بجسم (**وإلا**) أي وإن لم يكن (**فاقتراني**) أي فيسمى اقترانيا، لما فيه من اقتران الحدود، والاقتراني (**حمليٌّ**) إن تركب من الحمليات الصرفة (**أو شَرْطيٌّ**) إن تركب من الشرطيات الصرفة، أو من الخلط بينهما.

(**وموضوع المطلوب من الحملي يسمى اصغر**) لأنه في الغالب أخص من المحمول (**ومحموله أكبر**) لكونه أعم (**والمتكرر**) بينهما (**أوسط**) لأنه المكرر المتوسط بين الأصغر والأكبر (**وما فيه**) أي المقدمة التي فيها (**الأصغر الصغرى**) لأنها ذات الأصغر (**و**) التي فيها (**الأكبر للكبرى**) لأنها ذات الأكبر، واقتران الصغرى بالكبرى في إيجابها وسلبها، وكليتهما وجزئيتهما قرينة وضربا، (**والهيئة**) الحاصلة من وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليها، أو وضعه لهما، أو حمله على أحدهما، ووضعه للآخر (**شكلا**).

(**والأوسط إما محمول الصغرى، موضوع الكبرى**) ككل «ج ب» وكل «ا ب»

(وهو الشكل الأول، ومحمولها) ككل «ج ب»، ولا شيء من «ا ب» **(فالثاني، أو موضوعها)**ككل «ب ج»، وكل «ب ا» **(فالثالث، أو عكس الأول)** بأن كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى، ككل «ب ج» وكل «ا ب» **(فالرابع، ويشترط في)** الشكل **(الأول)** بحسب الكيفية **(إيجاب الصغرى)** وإلا لم يندرج الأصغر تحت الأوسط، فلم يتعد الحكم إليه **(و)** بحسب الجهة **(فعليتها)** أي كون الصغرى غير الممكنة العامة، أو الخاصة لأن الكبرى تدل على أن كل ثبت له الأوسط بالفعل، فهو محكوم عليه بالأكبر، والصغرى الممكنة إنما تدل على أن الأصغر إنما ثبت له الأوسط بالإمكان، فيجوز أن لا يخرج إلى الفعل، فلا يتعدى الحكم إليه **(و)** بحسب الكمية **(كلية الكبرى)** إذ لو كانت جزئية لم يلزم اندراج الأصغر تحت الأوسط، لجواز أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر، غير البعض المحكوم عليه بالأصغر **(لينتج)** بحسب هذه الشروط **(الموجبتان)** الكلية الجزئية **(مع)** الكبرى **(الموجبة)** الكلية **(الموجبتين)** الكلية والجزئية، فينتج الموجبتان الكليتان موجبة كلية، كل «ج ب» وكل «ا ب» فكل «ج ا» وهو الضرب الأول، والموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية موجبة جزئية، بعض «ج ب» وكل «ب ا» فبعض «ج ا» وهو الثالث **(و)** ينتج الموجبتان **(مع السالبة)** الكلية **(السالبتين)** الكلية والجزئية، فينتج الموجبة الكلية مع السالبة الكلية سالبة كلية، كل «ج ب»، ولا شيء من «ب ا» فلا شيء من «ج ا» وهو الثاني، والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية سالبة جزئية بعض «ج ب» ولا شيء من «ب ا» فليس بعض «ج ا» وهو الرابع، وإنتاج هذا الشكل **(بالضرورة)** أي بين في نفسه، فلا يحتاج إلى برهان.

(و) يشترط **(في)** الشكل **(الثاني)** بحسب الكيفية **(اختلافهما)** أي مقدمتيه **(في الكيف)** بأن يكون أحداهما موجبة، والأخرى سالبة، وإلا يلزم الاختلاف، وهو صدق القياس تارة مع الإيجاب، وأخرى مع السلب، والاختلاف موجب العقم، لصدق كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان، والحق الإيجاب، ولو بدل الكبرى بكل فرس حيوان، فالحق السلب، ولصدق لا شيء من الإنسان بحجر، ولا شيء من الفرس بحجر، والحق السلب، ولو بدل بلاشيء من الناطق بحجر فالحق الإيجاب **(و)** بحسب الكمية **(كلية الكبرى)** وإلا لزم الاختلاف أيضا، لصدق لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان

فرس، والحق الإيجاب، ولو بدلت ببعض الصاهل فرس، فالحق السلب، ولصدق كل إنسان حيوان، وبعض الجسم ليس بحيوان، والحق الإيجاب، أو بعض الحجر ليس بحيوان، والحق السلب **(مع دوام الصغرى، وانعكاس سالبة الكبرى)** أي وبحسب الجهة أمران:

احدهما: كون الصغرى إحدى الدائمتين، أو كون الكبرى إحدى المنعكسة السوالب، وهي الدائمتان، والمشروطتان، والعرفيتان، إذ لو انتفيا لكانت الصغرى غير الضرورية، والدائمة إحدى عشرة اخصها المشروطة الخاصة، والوقتية وكانت الكبرى إحدى الغير المنعكسة السوالب، وهي الوقتيتان، ولوجوديتان، والممكنتان، والمطلقة العامة، واخصها الوقتية، واختلاط المشروطة الخاصة، والوقتية الصغريين مع الكبرى الوقتية غير منتج، للاختلاف كلاشيء من المنخسف بمضيء ما دام منخسفا، أو في وقت معين لا دائما، وكل قمر مضيء بالضرورة في وقت معين لا دائما، والحق الإيجاب، ولو جعلنا الكبرى وكل شمس مضيئة في وقت معين لا دائما، والحق السلب، وعدم إنتاج الأخص يوجب عدم إنتاج الأعم.

وثانيهما: **(كون الممكنة)** لا تستعمل إلا **(مع ضرورية أو)** مع **(كبرى مشروطة)** أي الممكنة إن كانت صغرى لم تستعمل إلا مع الضرورية المطلقة، والمشروطتين وان كانت كبرى لم تستعمل إلا مع الضرورية المطلقة، والمشروطتين وان كانت كبرى لم تستعمل إلا مع الضرورية المطلقة، لأنه قد ظهر من الشرط الأول عدم إنتاج الصغرى الممكنة مع التي اخصها الوقتية، فلو استعمل الممكنة الصغرى مع غير الضروريات الثلاث التي هي الدائمة، والعرفيتان، وهو غير منتج، لجواز أن يكون الثابت لشيء بالإمكان مسلوبا عنه دائما، ككل رومي اسود بالإمكان، ولا شيء من الرومي بأسود دائما، مع امتناع سلب الشيء عن نفسه، ولو جعلنا الكبرى لا شيء من التركي بأسود دائما امتنع الإيجاب، وعدم إنتاج الكبرى الممكنة مع غير الدائمة، فلو استعمل الممكنة الكبرى مع غير الضرورية، لكان مع الدائمة، وهو غير منتج، لجواز أن يكون المسلوب عن الشيء بالإمكان ثابتا له دائما، ككل رومي ابيض دائما، ولا شيء من الرومي بأبيض بالإمكان مع امتناع السبب، ولو جعلنا الكبرى لا شيء من الهندي بأبيض بالإمكان، امتنع الإيجاب **(لينتج الكليتان)**

الموجبة، والسالبة (**سالبة كلية**) فتنتج الموجبة الكلية مع السالبة الكلية سالبة كلية، كل «ج ب» ولا شيء من «ا ب» فلا شيء من «ج ا» وهو الضرب الأول، والسالبة الكلية مع الموجبة الكلية سالبة كلية، لا شيء من «ج ب» وكل «ا ب» فلا شيء من («ج ا» وهو الثاني (**والمختلفتان في الكم أيضا سالبة جزئية**) فينتج الموجبة الجزئية، مع السالبة الكلية، سالبة جزئية، بعض«ج ب» ولا شيء من «ا ب» فبعض «ج» ليس «ا» وهو الثالث، والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية سالبة جزئية، بعض «ج» ليس «ب» وكل «ا ب» فبعض «ج» ليس «ا» وهو الرابع.

وبيان هذا الشكل في الضرب الأول (**بالخلف**) وهو هنا أن يؤلف قياس من الشكل الأول، صغراه نقيض النتيجة، وكبراه كبرى الأصل، والنتيجة هنا سالبة، فنقيضها موجبة، وكبرى الأصل كلية، فيحصل إيجاب الصغرى، وكلية الكبرى، فلو لم يصدق لا شيء من «ج ا» لصدق بعض «ج ا» نضمه إلى لا شيء من «ا ب» ينتج بعض «ج» ليس «ب»، وقد كانت الصغرى كل «ج ب» هذا خلف، وصورة القياس بديهية الإنتاج، فهو من المادة، وليس من الكبرى، لفرض صدقها، فتكون من الصغرى التي هي نقيض النتيجة، فتكون النتيجة حقة (**أو عكس الكبرى**) إلى لا شيء من «ب ا» ليرتد إلى ثاني الشكل الأول، وينتج النتيجة المذكورة، وفي الثاني بالخلف كما مر (**أو**) عكس (**الترتيب**) وهو عكس الصغرى، وجعلها كبرى (**ثم**) عكس (**النتيجة**) هكذا كل «ا ب» ولا شيء من «ب ج» ينتج لا شيء من «ا ج» وتنعكس إلى لا شيء من «ج ا» وإنما لا تنعكس الكبرى، لأنها موجبة عكسها جزئي لا تصلح كبرى في الأول، وفي الثالث بالخلف، وعكس الكبرى، وفي الرابع بالخلف، ولا يمكن بالعكس، لانعكاس كبراه جزئية، وهي لا تصلح لكبروية الأول، وصغراه لا تنعكس.

(و) يشترط (**في**) الشكل (**الثالث**) بحسب الكيفية (**إيجاب الصغرى**) لأنها لو كانت سالبة، والكبرى موجبة، أو سالبة، لحصل الاختلاف، كلا شيء من الإنسان بفرس، وكل إنسان حيوان، أو ناطق، أو ولا شيء من الإنسان بصاهل، أو جماد ناطق في الأول الإيجاب، وفي الثاني السلب (و) بحسب الجهة (**فعليتها**) لما مر في الأول (**مع كلية أحداهما**) أي وبحسب الكمية كلية إحدى المقدمتين، إذ لو كانتا جزئيتين احتمل أن يكون

البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر، فلم يجب تعدية الحكم منه إليه **(لينتج الموجبتان)** الجزئية، والكلية **(مع)** الكبرى **(الموجبة الكلية، أو بالعكس)** أي الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية **(موجبة جزئية)** فالموجبتان الكبريتان كل «ب ج» وكل «ب ا» فبعض «ج ا» وهو الضرب الأول، والموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية، بعض «ب ج» وكل «ب ا»فبعض «ج ا» وهو الثالث، وعكسه كل «ب ج» وبعض «ب ا» فبعض «ج ا» وينتج الموجبتان الكلية، والجزئية **(مع)** الكبرى **(السالبة الكلية أو)** الموجبة **(الكلية مع)** السالبة **(الجزئية، سالبة جزئية)** فالموجبة الكلية مع السالبة الكلية، كل «ب ج» ولا شيء من «ب ا» فبعض «ج» ليس«ا» وهو الثاني، والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية بعض «ب ج» ولا شيء من «ب ا» فبعض «ج» ليس«ا» وهو الرابع، والموجبة الكلية مع السالبة الجزئية كل «ب ج» وبعض «ب» ليس «ا» فبعض «ج» ليس «ا» وهو السادس.

وبيانه **(بالخلف)** في الضروب كلها، وهو جعل نقيض النتيجة لكليته كبرى، وصغرى القياس لإيجابها صغرى، ليحصل قياس من الأول منتج، لما ينافي كبرى القياس المفروضة الصدق، وهذا محال ناشئ من كذب نقيض النتيجة، فيلزم صدقها **(أو عكس الصغرى)** في الأربعة المتقدمة ليرجع إلى الأول، لأن هذا إنما بكون الأوسط في صغراه موضوعا، والأصغر محمولا، والأول بعكسه، فبعكسها يصير إليه دون الخامس، والسادس، لأن كبراهما جزئية، فلا تصلح للكبروية الأول **(أو الترتيب، ثم النتيجة)** في الأول، والخامس بأن يجعل عكس الكبرى صغرى، وصغرى الأصل كبرى، ثم بعكس النتيجة، إذا صدق كل «ب ج» وبعض «ب ا» فنقول بعض «ا ب» وكل «ب ج» فبعض «ا ج» وتنعكس إلى بعض «ج ا» وهو المطلوب، دون الثاني، والرابع لأن عكس كبراهما سالبة، فلا تصلح لصغروية الأول، والثالث، لأن صغراه جزئية، ولا تصلح لكبروية الأول، والسادس، لأن كبراه لا تقبل العكس.

(و) يشترط **(في)** الشكل **(الرابع)** بحسب الكمية، والكيفية إما **(إيجابهما، مع كلية الصغرى، أو اختلافهما)** بالكيف **(مع كلية احديهما)** إذ لو انتفيا جميعا، لزم إما سلب المقدمتين، وإما إيجابهما مع جزئية الصغرى، وإما اختلافهما بالكيف مع كونهما جزئيتين،

والكل عقيم، الأول لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء من الحمار، أو الصهال بإنسان، الثاني بعض الحيوان إنسان، وكل ناطق، أو فرس حيوان، الثالث كقولنا في إيجاب الصغرى، بعض الناطق إنسان، وبعض الحيوان، أو الفرس ليس بناطق، وفي إيجاب الكبرى بعض الإنسان ليس بفرس، وبعض الحيوان، أو الناطق إنسان (**لينتج**) الصغرى (**الموجبة الكلية مع**) المحصورات (**الأربع و**) الموجبة (**الجزئية مع السالبة الكلية، والسالبتان مع الموجبة الكلية، وكليتهما**) أي كلية السالبتين (**مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة إن لم يكن سلب) وإلا**) أي وإن كان (**فسالبة**) فينتج الموجبة الكلية مع مثلها موجبة جزئية، كل «ب ج» وكل «ا ب» فبعض «ج ا» وهو الضرب الأول، ومع الموجبة الجزئية، موجبة جزئية، كل «ب ج» وكل «ا ب» فبعض «ج ا» وهو الثاني، ومع السالبة الكلية سالبة جزئية، كل «ب ج» وبعض «ا» ليس «ب» فبعض «ج» ليس «ا» وهو السابع، والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية، سالبة جزئية، بعض «ب ج» ولا شيء من «ا ب» فبعض «ج» ليس «ب» وهو الخامس، والسالبة الكلية مع الموجبة الكلية، سالبة كلية، لا شيء من «ب ج»، وكل «ا ب» فلا شيء من «ج ا» وهو الثالث، والجزئية معها سالبة جزئية، بعض «ب» ليس «ج» وكل «ا ب» فبعض «ج» ليس «ا» وهو السادس، والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية، سالبة جزئية، لا شيء من «ب ج» وبعض «ا ب» فبعض «ج» ليس «ا» وهو الثامن، وبيانه (**بالخلف**) بأن نضم بعض النتيجة إلى إحدى مقدمتيه، لينتج ما ينعكس إلى ما ينافي الأخرى، أما في الأولين، فنجعل نقيضها لكليته كبرى، وصغراه لإيجابها صغرى، فينتج ما ينعكس إلى منافي الكبرى، فلو لم يصدق نقض «ج ا» لصدق لا شيء من «ج ا» نجعلها كبرى فكل«ب ج» ينتج لا شيء من «ب ا» وينعكس إلى لا شيء من «ا ب» وقد كانت الكبرى كل «ا ب» هذا خلف، ولا يجري في الاخرين لصيرورة كبرى الأول جزئية، وأما في الباقية فنجعل نقيضها لإيجابه صغرى، وكبراه لكليتهما كبرى، لينتج ما ينعكس إلى منافي الصغرى (**أو بعكس الترتيب**) وهو جعل الصغرى كبرى، والكبرى صغرى ليرجع إلى الأول لتخالفهما فيهما (**ثم**) عكس (**النتيجة**) في الأول، والثاني، والثالث، والثامن دون الباقية، لأن صغراها جزئية لا تصلح لكبروية الأول، أو كبراها سالبة لا تصلح لصغرويته (**أو بعكس المقدمتين**) ليرجع إلى الأول في الرابع،

والخامس كل «ب ج» ولا شيء من «ا ب»، فبعض «ج ب» ولا شيء من «ب ا» فبعض «ج» ليس «ا» دون غيرهما لانتفاء شرائط إنتاج الأول.

(**أو بالرد الى**) الشكل (**الثاني بعكس الصغرى**) في الرابع، والخامس، والسادس، كقولنا في بعض «ب» ليس «ج» وكل «ا ب» بعض «ج» ليس «ب» وكل«ا ب» ينتج من الثاني بعض «ج» ليس «ا» دون الأولين، لعدم الاختلاف في الكيف في الثالث، لأن الثاني لا ينتج إلا جزئية، والسابع، والثامن لأن الجزئية لا تصلح لكبروية الثاني (**أو**) بالرد (**الى الثالث بعكس الكبرى**) في الأولين، والرابع، والخامس، والسابع، كقولنا في كل «ب ج» وبعض «ا» ليس «ب» كل «ب ج» وبعض «ب» ليس «ا» ينتج من الثالث بعض «ج» ليس «ا» دون الباقية، لامتناع سلب الصغرى في الثالث.

(**وضابط شرائط**) الأشكال (**الأربع**) في الإنتاج (**انه لابد إما من عموم موضوعية الأوسط**) أي لابد من كون الأوسط موضوعا للطرفين الحد الأصغر، والحد الأكبر، والإطلاق شمل ما يكون بالفعل ككل «ب ج» وكل «ب ا» أو ما يكون بالقوة ككل «ب ج» وكل «ا ب» فإنه كلما صدق كل «ج ب» صدق عكسه، وهو بعض «ب ج» فصار «ب» في أصل القضية محمولا بالفعل، إلا أنه لما استلزم العكس كما علم في باب العكس قيل في «ب» انه موضوع بالقوة، ومن كون وضعه عاما لأحدهما بأن يكون أحد الطرفين ثابتا ككل أفراد الأوسط إن كان بالإيجاب، فيكون الوسط عام الوضع لذلك الطرف الموجب، أو مسلوبا عن كل أفراد الأوسط إن كان بالسلب، فيكون الوسط عام الوضع أيضا، لذلك الطرف المسلوب (**مع ملاقاته للأصغر**) أي وكون الأوسط موضوعا للاصغر بالثبوت لا بالنفي (**بالفعل أو حمله على الأكبر**) أي وكون الأوسط ثابتا لكل الأكبر أي محمولا بالإيجاب على كل فرد من أفراد الأكبر (**و إما من عموم موضوعية الأكبر**) أي ومن كون الأكبر عاما إذا كان موضوعا (**مع اختلاف في الكيف، مع منافاة نسبة وصف الأوسط الى**) يتعلق بنسبة (**وصف الأكبر لنسبة**) يتعلق بمنافاة، والضمير راجع إلى وصف الأوسط (**الى**) تتعلق بنسبه الثانية (**ذات الأصغر**) فأما شرائط الشكل الأول فإيجاب الصغرى من اشترط ملاقاته للأصغر، وكلية الكبرى من عموم موضوعية الأوسط، لكون الأوسط موضوعا فيها، وفعلية الصغرى من ملاقاته للأصغر بالفعل.

وأما شرائط الشكل الثاني، فاختلاف مقدمتيه في الكيف من اشتراط الاختلاف في الكيف، وكلية الكبرى من عموم موضوعية الأكبر، لكون الأكبر موضوعا فيها، ودوام الصغرى، أو انعكاس سالبة الكبرى، وكون الممكنة مع ضرورية، أو كبرى مشروطة من اشتراط المنافاة المذكورة، أما دوام الصغرى، أو انعكاس سالبة الكبرى، فلان اختلاط غيرهما غير منتج، لعدم المنافاة المذكورة كما تقدم في لا شيء من المنخسف بمضيء ما دام منخسفا، أو في وقت معين لا دائما، وكل قمر مضيء بالضرورة في وقت معين لا دائما، فإن نسبة الإضاءة إلى القمرية لا ينافي نسبتها إلى ذات المنخسف، وأما كون الممكنة مع ضرورية، أو كبرى مشروطة، فلان غيرهما غير منتج، لعدم المنافاة المذكورة أيضا كما تقدم في كل رومي اسود بالإمكان، ولا شيء من الرومي بأسود دائما، لأنه لا منافاة بين نسبة السواد إلى الرومية بالإمكان، وبين سلبها عنها دائما، وفي كل رومي ابيض دائما، ولا شيء من الرومي بأبيض بالإمكان، فعلم أن المنافاة إذا لم تتحقق لم تتحقق هذه الأمور، وإذا تحققت تحققت، ككل إنسان حيوان بالضرورة، ولا شيء من الحجر بحيوان بالضرورة، فإن نسبة الحيوانية إلى وصف الحجرية منافية لنسبتها إلى ذات الإنسان، وككل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا، ولا شيء من الساكن بمتحرك الأصابع ما دام ساكنا، فإن نسبة المتحرك إلى السكون ينافي نسبته إلى ذات الكاتب، وككل إنسان كاتب بالإمكان، ولا شيء من الحجر بكاتب بالضرورة، فإن نسبة الكتابة إلى الحجرية ينافي نسبتها إلى ذات الإنسان.

وأما شرائط الشكل الثالث فإيجاب الصغرى من ملاقاته للأصغر، وفعليتها، من قوله: بالفعل، وكلية أحدهما من عموم موضوعية الأوسط، لكونه موضوعا فيهما، وأما شرائط الشكل الرابع فإيجابهما مع كلية الصغرى من أمرين: إما إيجابهما فمن ملاقاته للأصغر، وحمله على الأكبر، وأما كلية الصغرى فمن عموم موضوعية الأوسط، لكونه موضوعا فيها، واختلافهما بالكيف مع كلية احديهما من أمرين أيضا أما اختلافهما بالكيف فمن اشتراط الاختلاف بالكيف، وأما كلية احديهما فمن عموم موضوعية الأوسط، أو عموم موضوعية الأكبر، لكون الأوسط موضوعا في الصغرى، والأكبر موضوعا في الكبرى، وأما شرطه بحسب الجهة فلم يذكره المصنف فيما تقدم لطوله، ولم

يظهر لي استخراجه من هذا الضابط، وهو كون القياس فيه من الفعليات، لأن الممكنة لا تنتج فيه، أما السالبة فلما في الشرط الثاني، وأما الموجبة فللاختلاف، أما إذا كانت صغرى، فلصدق كل ناهق مركوب زيد بالإمكان، وكل حمار ناهق بالضرورة، مع أن الحق السلب، وصدقه مع حقية الإيجاب كثير، وأما كبرى فككل مركوب زيد فرس بالضرورة، وكل حمار مركوب زيد بالإمكان الخاص، مع امتناع الإيجاب، ولو بدلنا بكل صاهل مركوب زيد بالإمكان كان الحق الإيجاب، وكون السالبة فيه منعكسة، لأن أخص الغير المنعكسة الوقتية، وهي لا تنتج، أما إذا كانت صغرى، فلصدق لا شيء من القمر بمنخسف بالتوقيت لا دائما، وكل ذي محو قمر بالضرورة، والحق الإيجاب، وأما كبرى فلصدق كل منخسف فهو ذو محو بالضرورة، ولا شيء من القمر بمنخسف بالتوقيت لا دائما، مع امتناع السلب، وان يصدق الدوام في الضرب الثالث على صغراه، بأن يكون ضرورية، أو دائمة، أو العرفي العام على كبراه، بأن تكون من المنعكسة السوالب، إذ لو انتفتا لكانت الصغرى إحدى الغير الضرورية، والدائمة، والكبرى إحدى الغير المنعكسة السوالب، واخص الصغريات المشروطة الخاصة، والكبريات الوقتية، وهي لا تنتج معها لصدق لا شيء من المنخسف بمضيء بالتوقيت لا دائما مع امتناع سلب القمر عن المضيء بالإضاءة القمرية، ولا يتم العقم إلا بصورة يمتنع فيها الإيجاب، ولم نظفر بذلك، وكون الكبرى في الضرب السادس من المنعكسة السوالب، لأن بيان إنتاجه بعكس الصغرى ليرتد إلى الثاني، فلا بد من كونها سالبة خاصة، لتقبل الانعكاس، ومن كون الكبرى الموجبة معها على الشرط بحسب الجهة فبالشكل الثاني، وشرطه إذا لم يصدق الدوام على صغراه، يكون كبراه من المنعكسة السوالب، وكون صغرى الضرب الثامن إحدى الخاصتين، وكبراه مما يصدق عليه العرفي العام، لأن إنتاجه بعكس الترتيب، ليرجع إلى الأول، ثم النتيجة فلا بد من كونها بحيث إذا بدلنا أنتجنا سالبة خاصة، لتقبل الانعكاس إلى النتيجة المطلوبة، وإنما ينتج الأول سالبة خاصة إذا كان كبراه إحدى الخاصتين، وصغراه إحدى الست التي يصدق عليها العرفي العام، فلا بد ههنا من أن تكون الصغرى إحدى الخاصتين، لأنها كبرى الشكل الأول، وان تكون الكبرى إحدى الست لأنها صغرى الشكل الأول تظهر أن الضرب السابع لما

كان تبين إنتاجه بعكس الكبرى، ليرجع إلى الثالث، وجب كون السالبة فيه قابلة للانعكاس، والموجبة مع عكسها على شرائط إنتاج الثالث، ويشترط أيضا كون السالبة إحدى الخاصتين، والموجبة فعلية، لأن الصغرى الممكنة عقيمة في الثالث.

مسالة

(الشرطي من الاقتراني إما أن يتركب من متصلتين) والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين، وتنعقد الأشكال الأربعة فيه، لأنه إن كان تاليا في الصغرى، مقدما في الكبرى، فهو الأول، أو تاليا فيهما، فالثاني، أو مقدما فيهما فالثالث، أو مقدما في الصغرى، تاليا في الكبرى فالرابع، والشرائط وعدد الضروب كما في الحمليات من غير فرق.

مثال الضرب الأول من الأول كلما كان « ا ب» فـ «ج د» وكلما كان «ج د» فـ «هـ ز» ينتج كلما كان «ا ب» فـ«هـ ز».

(أو) من **(منفصلتين)** والمبطوع منه ما كانت في غير جزء تام منهما كاما كل«ا ب» أو كل «ج د» وأما كل «د هـ» أو كل «د ز» ينتج إما كل «ا ب» أو كل «ج هـ» أو كل «د ز» لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف، وعن إحدى الاخرتين، وتنعقد الأشكال الأربعة، والشرائط المعتبرة بين الحمليتين يعتبر هنا بين المشاركين.

(أو) من **(حملية، ومتصلة)** والمطبوع منه ما كانت الحملية كبرى، والشركة مع تالي المتصلة، ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة، وتاليها نتيجة التأليف بين التالي، والحملية، ككلما كان «ا ب» فـ «ج د» وكل «د هـ» ينتج كلما كان«ا ب ج هـ» وتنعقد الأشكال الأربعة، والشرائط المعتبرة في الحمليتين معتبرة ههنا بين التالي، والحملية.

(أو) من **(حملية، ومنفصلة)** وهو على قسمين: الأول أن تكون الحمليات بعدد أجزاء الانفصال يشارك كل واحد منها واحدا من أجزاء الانفصال، أما مع اتحاد التأليف في النتيجة كل «ج» إما «ب» وإما «د» وإما «هـ» وكل «ب ط» وكل «د ط» وكل «هـ ط» ينتج كل «ج ط»، لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه مع الحملية.

وأما مع اختلاف التاليفات في النتيجة، ككل «ج» إما «ب» وإما «د» وإما «هـ» وكل «ب ج» وكل «د ط» وكل «هـ ز» ينتج كل «ج» إما «ج» وإما «ط» وإما «ز» لما مر.

الثاني أن تكون الحمليات اقل من أجزاء الانفصال، ولكن الحملية واحدة،

والمتصلة ذات جزأين، والمشاركة مع أحدهما كاما كل «ا ط» وكل «ج ب» وكل «ب د» ينتج إما كل «ا ط» أو كل «ج د» لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف، وعن الجزء الغير المشارك.

(أو) من (**متصلة ومنفصلة**) والاشتراك إما في جزء تام منهما، أو غير تام، أو تام من أحدهما، غير تام من الأخرى، والطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى، والمنفصلة موجبة كبرى، فالأول ككلما «ا ب» فـ «ج د» ودائما إما «ج د» أو «هـ ز» مانعة الجمع، لاستلزامه امتناع الاجتماع مع اللازم دائما، أو في الجملة أو مانعة الخلو ينتج قد يكون إذا لم يكن «ا ب» فهو «ز» لاستلزام نقيض الأوسط للطرفين استلزاما كليا، واستلزام ذلك للمطلوب من الثالث، والثاني ككلما كان «ا ب» فكل «ج د» ودائما إما كل «د هـ» أو «و ز» مانعة الخلو، ينتج كلما كان «ا ب» فإما كل «ج هـ» أو «و ز» والثالث كدائما إما كلما كان «ا ب» فـ «ج د» وإما كلما كان «هـ و» فـ «ز ج» وكلما كان «ز ج» فـ «ظ ي» (**وتنعقد الأشكال الأربعة، وفيها طول**) لا يليق بهذا الكتاب.

مسالة

(الاستثنائي) مركب من شرطية، وقضية أخرى، وهي إما وضع أحد طرفيها، أو رفعه فيلزم وضع الآخر، أو رفعه، وشرط إنتاجه كلية الشرطية، وإلا فجاز أن يكون حال اللزوم، أو العناد غير حال الاستثناء، إلا إذا كان حال اللزوم والعناد بعينه حال الاستثناء، وكون الشرطية لزومية، أو عنادية، إذ لو كانت اتفاقية لم يلزم من وضع الجزأين في المسالة وضع الجزء الآخر من رفعه، ولا موضع أحدهما في المنفصلة رفع الآخر، ولا رفعه وضعه، فالشرطية إما متصلة، أو منفصلة فهو (**ينتج من المتصلة وضع المقدم، ورفع التالي**) أي فإن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي، واستثناء نقيض التالي[1] ينتج نقيض المقدم، لأن المقدم ملزوم، والتالي لازم، فيلزم من تحققه، تحققه، ومن انتفائه، انتفاؤه، ككلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا، لكنه إنسان، فهو حيوان، لكنه ليس بحيوان، فليس بإنسان، وأما وضع التالي، ورفع المقدم، فلا ينتج شيئا، إذ لا يلزم من تحقق اللازم تحقق الملزوم، ولا عدمه، ولا من انتفاء الملزوم تحقق اللازم، ولا عدمه، ولا من انتفاء الملزوم تحقق اللازم، ولا عدمه.

(و) من (**الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع، ورفعه كمانعة الخلو**) أي وان كانت منفصلة حقيقية، فاستثناء عين كل جزء، ينتج رفع الآخر لامتناع الجمع بينهما، ورفع كل جزء ينتج عين الآخر، لامتناع الخلو عنهما، كا ما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، لكنه زوج فليس بفرد، فهو زوج فليس بفرد، لكنه فرد فليس بزوج، لكنه ليس بزوج فهو فرد، لكنه ليس بفرد فهو زوج، أو مانعة الجمع فاستثناء عين أي جزء كان ينتج نقيض الآخر، لامتناع الاجتماع بينهما، ولا ينتج استثناء نقيض شيء من جزئيها عين الآخر لجواز ارتفاعهما، أو مانعة الخلو فاستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر، لامتناع ارتفاعهما لا استثناء أي شيء من جزئيها نقيض الآخر لإمكان اجتماعهما (**و يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه**) سمي به لأنه ينتج الباطل على تقدير عدم حقية المطلوب (**ومرجعه إلى استثنائي، واقتراني**) كما تقول في إنتاج كل إنسان حيوان،

---

(١) في الاصل زيادة [ينتج نقيض التالي] .

ولا شيء من الحجر بحيوان، فلا شيء من الإنسان بحجر، لأنه لو لم يصدق لا شيء من الإنسان بحجر، لصدق بعض الإنسان حجر، ولو صدق بعض الإنسان حجر لما صدق كل إنسان حيوان، وهذا اقتراني، ثم نقول لكنه صدق كل إنسان حيوان، ينتج صدق لا شيء من الإنسان بحجر.

مسالة

(الاستقراء تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي) فتصفحنا جزئيات ذلك الكلي لطلب الحكم في واحد واحد هو الاستقراء، وإيجاب الحكم لذلك الأمر الكلي، أو سلبه عنه هو نتيجة، وسمي به لتتبع الجزيئات، ككل إنسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

(والتمثيل بيان مشاركة جزء لآخر في علة الحكم ليثبت فيه) والفقهاء يسَمونه قياسا، والجزء الأول فرعا، والثاني أصلا، والمشترك علة، وجامعا، كما يقال: العالم مؤلف فهو حادث كالبيت، يعني البيت حادث لأنه مؤلف، وهذه العلة موجودة في العالم، فيكون حادثا.

(والعمدة في طريقه) أي في إثبات علية المشترك **(الدوران)** وهو اقتران الشيء بغيره وجودا وعدما، كما يقال: الحدوث دائر مع التأليف وجودا كما في البيت، وعدما كما في الواجب، والدوران آية كون المدار عليه للدائر، فيكون التأليف علة للحدوث **(والترديد)** الذي لا يكون بين المتناقضين، وإبطال علية ما عدا الجامع، كما يقال علة حدوث البيت إما الوجود، أو كونه قائما بنفسه، أو التأليف، والأولان باطلان ضرورة الانتقاض بالواجب، فتعين الثالث[١]، والاستقراء، والتمثيل إنما يفيدان الظن.

---

(١) وهو أيضا لا يفيد اليقين، لأن التقسيم غير حاصر، فيجوز أن تكون العلة غير ما ذُكر فقد أبان ضعف الوجهين. ينظر شرح التفتازاني (ص٣٦٦) .

مسألة

في أقسام القياس باعتبار المادة **(القياس إما برهاني)** إن أفاد التصديق الجازم الحق **(يتألف من اليقينيات)**[١] المراد باليقين الإدراك الجازم الثابت، خرج الظن، والجهل المركب، والتقليد **(وأصولها)** ست:

(الأوليات) وهي قضايا يحكم العقل بها بمجرد تصور طرفيها، كالكل أعظم من الجزء.

(والمشاهدات) وهي قضايا يحكم فيها بواسطة الحواس الظاهرة، وتسمى كالحكم بأن الشمس مضيئة، أو الباطنة وتسمى وجدانيات كالحكم بأن لنا عصبا.

(والتجربات) وهي قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين، كالحكم بأن شرب السقمونيا[٢] موجب للإسهال.

(والحدسيات) وهي قضايا يحكم بها لحدس قوي من النفس، مفيد للعلم، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس، لما رؤوي من اختلاف شكلات نوره بحسب اختلاف أوضاعه منها.

(والمتواترات) وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد إمكان المحكوم به، والوثوق بعدم اتفاق الشاهدين على الكذب، كالحكم بوجود مكِة، والعلم الحاصل من التواتر، والحدس، والتجربة لا يكون حجة على الغير.

(والفطريات)[٣] وهي قضايا يحكم بها بواسطة قياس لا يغيب وسطه عن الذهن، عند حضور طرفي القضية، كقولنا: الأربعة زوج لانقسامها بمتساويين **(ثم إن كان)** الحد **(الأوسط)** فيه **(مع عِلِّيَتِه)** أي مع اشتراط كونه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن **(علة لها)** أي لوجود تلك النسبة **(في الواقع)** أيضا **(فلِمِّيٌّ)** أي فهو برهان لمي لإعطائه

---

(١) وتسمى القضايا الواجب قبولها. شرح الشمسية التفتازاني (ص٣٦٨).

(٢) السقمونيا: نَبَات يسْتَخْرج مِنْهُ دَوَاء مسهل للبطن، ومزيل لدوده. ينظر المعجم الوسيط (١/ ٤٣٧).

(٣) وفي بعض النسخ النظريات ينظر الخبيصي(ص٤٢١).

اللميّة[١] في الذهن والخارج، كهذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم **(وإلا فإنّي)** أي وإن لم يكن علة للنسبة إلا في الذهن، فهو برهان إني لإفادته إنيَّة النسبة في الخارج[٢]، كهذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط.

(وإما جدلي) إن أفاد الجازم الذي يعتبر فيه كونه حقا أو غير حق، بل يعتبر فيه عموم الاعتراف **(يتألف من المشهورات)** وهي قضايا يعتبر تطابق آراء الكل عليها، كحسن الإحسان إلى الآباء، أو الأكثر[٣] أو طائفة[٤].

(والمسلمات) وهي قضايا تتسلم من الخصم فيبنى عليها الكلام لدفعه، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه.

(وإما خطابي) إن أفاد غير الجازم **(يتألف من المقبولات)** وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه بسبب من الأسباب، كالأولياء، والحكماء، وإن لم ينسب إلى أحد كالأمثال السائرة.

(والمظنونات) وهي قضايا يحكم بها بسبب ترجح أحد جانبي الحكم، ككل من يطوف بالليل فهو سارق.

(وإما شعري) إن أفاد التخيل دون التصديق **(يتألف من المخيلات)** وهي قضايا إذا أوردت على النفس أثرت تأثيرا عجيبا من قبض، أو بسط، كالخمرة ياقوتة سيالة، والعسل مرة مهوعة.

(وإما سفسطي) إن أفاد الجازم الغير الحق **(يتألف من المشبهات)** وهي قضايا كاذبة شبيهة بالصادقة، أما من حيث الصورة كقولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار إنها فرس، وكل فرس صهالة، لينتج إنها صهالة، أو المعنى كعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة، ككل إنسان، وفرس فهو إنسان، وكل إنسان، وفرس فهو فرس، ينتج بعض

---

(١) أي العِليّة ينظر الدسوقي (ص٤٢١).

(٢) أي تحققها نفس المصدر.

(٣) كوحدة الإله الدسوقي (ص٤٢٣).

(٤) أي طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل. المصدر نفسه.

الإنسان فرس، ويسمى المؤلف منها مغالطة، وهي قياس فاسد من جهة الصورة أو المادة.

(والوهميات) وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الإنساني في أمور غير محسوسة كوراء العالم فضاء لا يتناهى، وعرف كذب الوهم بموافقة العقل في المقدمات البينة الإنتاج، وإنكاره النتيجة، كقولنا الميت جماد، وكل جماد لا يخاف منه.

مسالة

(**أجزاء العلوم الموضوعات، وهي التي يبحث في العلم عن أعراضها الذاتية**[١]) ومعنى كونها جزء من العلم انه لا بد من تحقق الموضوع، وكونه بين الوجود، لأن ما لا يعرف ثبوته، لا يطلب ثبوت شيء له (**والمبادئ**) وهي الأشياء التي يبتنى عليها العلم، وهي إما تصورات (**وهي حدود الموضوعات**) كقولنا في الطبيعي الذي موضوعه الجسم الطبيعي: إن الجسم الطبيعي هو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة (**و**) حدود (**أجزائها**) كالهيولى، والجوهر الذي من شانه القبول فقط، وحدود جزئياتها كالجسم البسيط هو ما لا يتألف من أجسام مختلفة الصورة (**و**) حدود (**أعراضها**) الذاتية كالحركة كمال أول، لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة، وإما تصديقات (**و**) هي (**مقدمات**) إما (**بينة**) بنفسها، وتسمى علوما متعارفة، كقولهم في الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية (**أو**) غير بينة بنفسها، بل (**مأخوذة تبتنى عليها قياسات العلم**) **فإن** أذعن المتعلم لها بحسن الظن، سميت أصولا موضوعة، كقولهم لنا إن اتصل بين كل نقطتين بخط مستقيم، وان تلقاها بإنكار وشك، سميت مصادرات، كقولهم: إذا وقع خط على خطين، وكانت الداخلتان في جهة اقل من قائمتين، فإن الخطين إذا اخرجا في تلك الجهة يلتقيان.

(**والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم**) نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها بالبرهان (**وموضوعاتها**) إما (**موضوع العلم**) ككل مقدار إما مباين، أو مشارك فالمقدار موضوع علم الهندسة (**أو نوع منه**) ككل خط يمكن تنصيفه، فالخط نوع من المقدار (**أو عرض ذاتي له**) ككل مثل فإن زواياه مثل قائمتين، فالمثلث عرض ذاتي للمقدار، وكل من الثلاثة إما مجرد كما ذكر (**أو مركب**) من الموضوع، ومن عرضي ذاتي له، ككل خط قام على خط فكذا، ومن عرضه الذاتي، ومن نوع العرض الذاتي، ككل مثلث متساوي القاعدة فكذا (**ومحمولاتها أمور خارجة عنها**) أي عن موضوعاتها، وإلا لكان الداخل في الشيء بثبوته

---

(١) العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته أو لجزئه أو لمساويه كالتعجب والحركة بالإرادة والضحك للإنسان، وهذا مذهب المتأخرين وهو ليس بتحقيق، ومذهب القدماء أن اللاحق بواسطة الجزء الأعم من الأعراض الغريبة. ينظر قول أحمد على الفناري مع حواشيه (ص٧٦).

له مطلوبا بالبرهان (**لاحقة لها لذواتها**) احتراز عن أعراض للاحقة للموضوع من جهة جزئية الأعم كالسواد، والحركة للإنسان (**وقد يقال: المبادئ لما يبدأ به قبل المقصود**) وهو ما لا يكون مقصودا بالذات، بل يتوقف عليه ذلك (و) يقال: (**المقدمات لما يتوقف عليه الشروع بوجه الخبرة، وفرط الرغبة، كتعريف العلم**) ليكون الطالب على بصيرة في طلبه، لإحاطته بجميع المسائل إجمالا، حتى أن كل مسالة ترد عليه يعلم أنها من ذلك العلم (**وبيان غايته**) لئلا يكون طلبه عبثا (و) بيان (**موضوعه**) ليتميز العلم المطلوب عنده، ويكون على بصيرة في طلبه.

(**وكان القدماء يذكرون ما يسمونه الرؤوس الثمانية: الأول الغرض**) وهو العلة الغائية له (**لئلا يكون النظر**) فيه (**عبثا**) كالمنطق مثلا فإن الغرض منه التمييز بين الصدق والكذب في الأقوال، والخير والشر في الأفعال، والحق والباطل في الاعتقادات.

(**الثاني المنفعة**) أي ما يتشوقه الكل طبعا، (**لينشط للطلب، وتحمل المشقة**) في تحصيله فمنفعة المنطق القدرة على تحصيل العلوم النظرية والعملية،لان الاستعداد قبل تحصيله ناقص.

(**الثالث السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده**) أي عند الناظر (**إجمال ما يفصله**) قسمة المنطق هي المنطق، وهي مشتق من النطق الداخلي، وهو القوة التي ترتسم فيها المعاني، والمنطق يهديها.

(**الرابع المؤلف**) وهو مصنف الكتاب (**ليسكن قلب المتعلم**) إليه لاختلاف ذلك باختلاف المصنفين، ومن شرطهم أن يحترزوا عن الزيادة على ما يجب، والنقصان عن ما يجب، وعن استعمال الألفاظ الغريبة، والمشترك، وعن رداءة الوضع وهو تقديم ما يجب تأخيره، وتأخير ما يجب تقديمه، فمصنف المنطق ومدونه هو أرسطو، وقد صح بشهادة المقربين له.

(**الخامس من أي علم هو، ليطلب فيه ما يليق به**) فالمنطق جزء من العلم المطلق، وآلة يتوصل بها إلى سائر العلوم النظرية، والعملية، ونسبته إلى الروية كنسبة النحو إلى الكلام.

(السادس في أي مرتبة هو، ليقدم ما يجب) في البحث، (ويؤخر عما يجب) فيه فمرتبة المنطق بين العلوم الحكمية بإزاء الأعلى، لأن الحكمة إن تعلقت بالأمور التي إلينا أن نعلمها، وليس إلينا أن نعلمها تسمى نظرية، وينحصر في ثلاثة:

لأن ما يتعلق بإعمالنا إن احتاج في وجوده، وحدوده، أي في الخارج، والذهن إلى المادة فطبيعي، وهو الأسفل.

أو في حدوده فرياضي، وهو الأوسط.

أو لا يحتاج اليها فالإهي، وهو الأعلى.

وان تعلقت بالأمور التي إلينا أن نَعْلَمَها، ونُعَلِّمَها فعملية، وتنحصر فيها أيضا:

لأن ما يتعلق بأعمالنا إن كان علما بالتدبير المختص بالواحد، فعلم الأخلاق.

وإن كان بما لا يتم إلا بالاجتماع المنزلي، فعلم تدبير المنزل.

وإن كان بما لا يتمك إلا بالاجتماع المدني، فعلم السياسة. وبإزاء كل كلٍ، فهذه أمهات العلوم.

وكل علم جزئي فلا بد من نسبته لواحد منها، وإذا كان مرتبة المنطق بإزاء الأعلى، لكونه من فروعه فيقرأ بعد تهذيب الأخلاق، وتقويم الفكر ببعض العلوم الرياضية من الهندسة، والحساب **(السابع القسمة أي التبويب)** وهو أبواب الكتاب **(ليطلب كل باب ما يليق به)**.

(فأبواب المنطق تسعة)[1]:

- بحث الألفاظ الخمسة.
- والمقولات العشر.
- والقضايا.
- والقياس.

(١) أي مع بحث الألفاظ الخمسة.

- والبرهان.
- والحد، وما يجري مجراه.
- والجدل.
- والخطابة.
- والسفسطة - وهي المغالطة -.
- والشعر.

(الثامن الأنحاء التعليمية) وكلها موجودة في المنطق **(وهي التقسيم، أعني التكبير من فوق)** إلى أسفل كتقسيم الجنس إلى الأنواع، والنوع إلى الأصناف، والصنف إلى الأشخاص، والذاتي إلى الجنس، والنوع، والفصل، والعرضي إلى الخاصة، والعرض العام. **(والتحليل عكسه)** وهو التكثير من أسفل إلى فوق **(والتحديد، أي فعل الحد)** وهو ما يدل عليه دلالة مجملة.

(والبرهان أي الطريق) الموصل **(الى الوقوف على الحق، والعمل به)**. فهذه أقسام المنطق، وأمهات العلوم النظرية، والعملية، والتعليمية نسبته إلى التعليم، وهو بيان الطريق المسلوك من العلم، لتحصل الغاية، وأنحاءه ما ذكر.

وهذا آخر ما تيسر لي على هذا الكتاب، وأنا اعتذر إلى الواقف فيه على خلاف الصواب، فاني اعتمدت على فهمي القاصر لعلة الأسباب، واللهَ اسأل جزيل الثواب، وحسن الخاتمة في المآب، انه كريم وهاب، وكان الفراغ من كتابته في ثامن عشر ربيع الأول من شهور سنة تسع وتسعين وثمان مائة، وحسبنا الله ونعم الوكيل على يد أفقر عباد الله، وأحوجهم إلى مغفرته المعترف بذنبه المقصر عن شكر ربه، الذي إن غاب لا يذكر، وان حضر لا يعرف، ولا يشكر حسن بن علي بن حسن القاهري بلدا، ونسبا، ودارا، الشافعي مذهبا، حامدا، مصليا، مسلما، محسبلا، محوقلا .

المصادر والمراجع

القران الكريم

١. الأعلام المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٢. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع المؤلف: محمد بن علي الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت عدد الأجزاء: ٢.

٣. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع المؤلف: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى: ١٢٥٠هـ)الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

٤. التوقيف على مهمات التعاريف المؤلف: زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت- القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م عدد الأجزاء: ١.

٥. شرح القاضي عضد على مختصر المنتهى وعليه عدة حواشي المطبعة الاميرية الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ.

٦. شرح الرسالة الشمسية سعد الدين التفتازاني تحقيق جاد الله بسام صالح الطبعة الأولى ٢٠١١م دار النور المبين.

٧. شرح المختصر في البلاغة: سعد الدين التفتازاني الناشر: دار الفكر الطبعة: الأولى ١٤١١هـ.

٨. شرح عبيد الله بن فضل الخبيصي على تهذيب المنطق والكلام وعليه حاشيتان الأولى للشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي المولود سنة (١٢٣٠ هـ) والثانية لأبي السعادات حسن بن محمد العطار المتوفى سنة ١٢٥٠هـ وعليه ملاحظات الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبي مطبعة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر ١٩٣٦ م.

٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت عدد الأجزاء: ٦الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨ عدد الأجزاء: ١.

١٠. الفوائد البهية في تراجم الحنفية المحدث محمد بن عبد الحي اللكنوي ت١٣٠٤ هـ دار الارقم الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١١. قول أحمد على الفناري بدون سنة ولا مكان الطبع .

١٢. كتاب التعريفات المؤلف: علي بن محمد الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م عدد الأجزاء: ١ كتاب.

١٣. الكليات المؤلف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري عدد الأجزاء / ١.

١٤. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د.جورج زيناني الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م. عدد الأجزاء: ٢.

١٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون المؤلف مصطفى بن عبد الله كاتب المشهور باسم حاجي خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ) الناشر: مكتبة المثنى - بغداد تاريخ النشر: ١٩٤١م عدد الأجزاء: ٦ .

١٦. مختار الصحاح المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد

القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م عدد الأجزاء: ١مذاهب فلسفية وقاموس مصطلحات دار ومكتبة الهلال بيروت لبنان.

١٧. معجم اللغة العربية المعاصرة المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م عدد الأجزاء: ٤ (٣ ومجلد للفهارس) في ترقيم مسلسل واحد .

١٨. معجم المؤلفين المؤلف: عمر بن رضا كحالة (المتوفى: ١٤٠٨هـ) الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت عدد الأجزاء: ١٣ .

١٩. مفاتيح العلوم المؤلف: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفى: ٣٨٧هـ) المحقق: إبراهيم الأبياري الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة: الثانية عدد الأجزاء: ١ .

٢٠. الموسوعة العربية العالمية بدون سنة ولا مكان الطبع .

٢١. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين المؤلف: إسماعيل بن محمد البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ) الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١ أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

فهرس الموضوعات